جامعـة قاصــدي مربـاح – ورقلة –

كليـة العلـوم الاقتصاديــة والعلـوم التجارية وعلوم التسيير

قسـم العلـوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان :علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية

التخصص: اقتصاد قياسي

من إعداد طالب :صحراوي محمد نجيب

بعنوان

دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2014

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2016/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة

الأستاذة: خليل خميس ..... (أستاذ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور/ سلامي أحمد..... (أستاذ محاضر" أ"– جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

الأستاذة : لحيمر سارة..... (أستاذ مساعد أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

جامعـة قاصــدي مربـاح – ورقلة –

كليـة العلـوم الاقتصاديــة والعلـوم التجارية وعلوم التسيير

قسـم العلـوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان :علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية

التخصص: اقتصاد قياسي

من إعداد طالب :صحراوي محمد نجيب

بعنوان

دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2014

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2016/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة

الأستاذة: خليل خميس ..... (أستاذ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور/ سلامي أحمد..... (أستاذ محاضر" أ"– جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

الأستاذة : لحيمر سارة..... (أستاذ مساعد أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

الاهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل

الله علينا وبعد

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي وأبي العزيزين حفظهما الله لي

اللذان سهرا وتعبا على تعليمي

إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

وإلى أفراد أسرتي، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل

إلى كل أقاربي

إلى كل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء كل باسمه

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة

و في الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه

جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج

صحراوي محمد نجيب

شكر وعرفان

في مثل هذه اللحظات يتوقف العبد الضعيف ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في

كلمات ...تتبعثر الأحرف وعبثا أن يحاول تجميعها في سطور

سطورا كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلا من الذكريات

وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا كل واحد باسمه.

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطواتنا الأولى في غمار الحياة

ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى الأساتذة الكرام في كلية الاقتصاد ونتوجه بالشكر الجزيل إلى

الدكتور

أحمد سلامي

الذي تفضل بإشراف على هذا العمل فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل التقدير

والاحترام...

صحراوي محمد نجيب

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	III
الشكر	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجاول	VI
قائمة الاشكال	VII
قائمة المختصرات	VIII
ملخص الدراسة	IX
مقدمة	أ
الفصل الأول مفاهيم عامة حول البطالة والتضخم	
تمهيد	2
المبحث الأول : أدبيات البطالة والتضخم ومنحنى فيليبس:	3
المطلب الأول : ماهية البطالة	3
المطلب الثاني: ماهية التضخم	8
المطلب الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم.	14
المبحث الثاني : أهم الدراسات السابقة	18
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني الدراسة التطبيقية للعلاقة بين البطالة والتضخم	
تمهيد:	24
المبحث الأول: الاطار التطبيقي للدراسة	25
المطلب الأول : وصف متغيرات الدراسة	25
المطلب الثاني: الأدوات القياسية والإحصائية للدراسة .	32
المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	38
المطلب الاول: عرض النتائج المتوصل اليها	38
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	44
خلاصة الفصل	46
الخاتمة	48
قائمة المراجع	50
الملاحق	53
الفهرس	64

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
جدول رقم (2-1)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014	26
جدول رقم(2-2)	معدلات التضخم خلال فترة الدراسة	27
الجدول رقم (2-3)	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة	27
الجدول رقم (2-4)	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية والمحولة (الفروق من الدرجة الأولى)	39
الجدول رقم (2-5)	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير	42
جدول رقم (2-6)	يمثل اختبار درجة التباطؤ	43
الجدول رقم(2-7)	اختبار جرانجر للسببية	44

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل (1-1)	منحى فليبس القائم على العرض والطلب	15
الشكل رقم (2-1)	معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980 -2014	28
الشكل رقم (2-2)	معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980 -2014	29
الشكل رقم(2-3)	:سلسلة معدل البطالة الفروق من الدرجة الاولى	40
الشكل رقم(2-4)	سلسلة معدل التضخم الفروق من الدرجة الاولى	40
الشكل رقم(2-5)	بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك	42

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز	الشرح
CH	معدلات البطالة
IFN	معدلات التضخم
ADF	الاختبار ديكي فولار الموسع
PP	اختبار فليب بيرون

ملخص

لقد تطرقت إشكالية هذه الدراسة إلى العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2014)، وهذا بناء على الأساليب القياسية المستخدمة في القياس الاقتصادي، والمتمثلة أساسا في اختبارات الاستقرارية ونظرية التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر. وقد توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى الكشف عن عدم وجود دلائل لعلاقة توازنية في المدى الطويل بين ومعدلات البطالة ومعدلات التضخم، وفضلا عن ذلك، فإنها تكشف عن عدم وجود أي أثر للسببية في كلا الاتجاهين، بمعنى عدم تطابق الفرضية على الواقع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: البطالة؛ التضخم؛ الجزائر؛ التكامل المشترك؛ سببية جرانجر

Abstrac

This research question has tackled the relationship between unemployment and inflation rates in the Algerian economy during the period (1980-2014), and this latter is based on the modern methods used in the standard economic measure, mainly represented in the preprocessing tests and the theory of joint integration and testing of Granger causality. The results of the standard study concluded that there are no signs of equilibrium in the relationship between long-term rates of unemployment and inflation. Moreover, they reveal the absence of any trace of causality in both directions, meaning that

Phillips theory does not reflect the Algerian reality.

Keywords: unemployment; inflation; Algeria; Mutual integration; Granger causality.

.

مقدمة

أ- توطئة:

التضخم والبطالة ظاهرتين اقتصاديتين قد تواجه أي اقتصاد في العالم، فهما يعتبران من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية، فالبطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة، حيث أصبحت ظاهرة اقتصادية في أي اقتصاد. أما التضخم فهو ظاهرة الارتفاع العام المستمر في الأسعار، وأصبح يشكل نقطة سوداء في الاقتصاد إذا كان بجانبه السلبي، من هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين التضخم والبطالة.

وسعت الجزائر، كغيرها من عديد دول العالم تسعى جاهدة لبلوغ مستويات جيدة من التقدم الحضاري، بالعمل على التحسين المستمر لسياساتها الاقتصادية بضبط معدلات البطالة ومعدلات التضخم بما يضمن عدم الوقوع في الاختلالات التي تصيب الاقتصاد، وما لذلك من آثار وخيمة على مختلف الجوانب.

على هذا الأساس تم طرح الإشكالية البالية:

ب- الإشكالية:

من خلال ما سبق سنحاول الكشف عن هذه العلاقة وذلك بطرح الإشكالية الآتية:

هل توجد علاقة مستقرة طويلة الأجل بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة(1980-2014)، وان وجدت فما هو اتجاه السببية؟

للإجابة على إشكالية الدراسة، ثم صياغة الفرضية الأساسية التالية:

ت- فرضية البحث

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة1980-2014
- البطالة تتحكم في التضخم
- التضخم يؤثر في نسبة البطالة

ث- مبررات اختيار الموضوع

- بحكم التخصص الذي ندرسه فان الموضوع له صلة مباشرة لما درس
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع

ج- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى ما يلي:

الكشف عن العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري.

ح- أهمية الدراسة

إن مشكلتي البطالة والتضخم تهم صناع القرارات الاقتصادية فانه كان من الضروري تحديد وإبراز العلاقة بين هاتين الظاهرتين

خ- حدود الدراسة

الإطار المكاني: حيث تم إجراء الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري

الإطار الزماني: حيث تم تحديد فترة الدراسة على مدى 35 عاما، أي على مدى الفترة (1980-2014)

د-منهج البحث و الأدوات المستخدمة في الدراسة

سيتم معالجة الموضوع محل الدراسة، للإيجاب على تساؤلات المطروحة معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض واقع التضخم البطالة في الاقتصاد الجزائري، وكذا المنهج الإحصائي الوصفي لدراسة الجوانب المتعلقة بتطور التضخم والبطالة خلال الفترة المغطاة، باستعمال المعطيات المشتقة من مختلف المصادر، كما سنستخدم المنهج القياسي الاقتصادي في الدراسة التطبيقية، وهذا من خلال الاستعانة بالبرامج الإحصائية التالية : EViews9

ذ- صعوبات البحث

إيجاد التحليل الاقتصادي لكل من البطالة والتضخم

ر-هيكل البحث

سنقوم من خلال هذا البحث بتقسيم البحث إلى فصلين وكل فصل بدوره إلى مبحثين ؛ حيث سنتناول في الفصل الأول الجزء النظري للدراسة، وينقسم بدوره إلى مبحثين الأول سنتناول فيه التعاريف الخاصة التضخم والبطالة ، والثاني يتحدث عن الدراسات السابقة. أما الفصل الثاني سنعرض فيه الجزء التطبيقي، وينقسم هو أيضا إلى مبحثين ؛ الأول يتضمن تقديم مختلف متغيرات الدراسة والأدوات والطرق المستخدمة في الدراسة، وفي الثاني سنقوم بعرض مختلف النتائج المتحصل عليها من خلال الاختبارات القياسية ومن ثم مناقشة أهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول البطالة و التضخم

تمهيد:

يعتبر موضوع البطالة والتضخم من بين المواضيع التي حضيت بالدراسة والاهتمام في مختلف البلدان ومن قبل العديد من الباحثين والاقتصاديين حيث تعمقت الأبحاث فيهما منذ الستينات وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هاتين الظاهرتين باختلاف وجهات النظر التي ركزت عليها أرائهم وقد شجعت الدراسة التي أقامها فيليبس إلى قيام دراسات عملية كثيرة حول العلاقة بين معدل التغير في الأجور النقدية و معدل البطالة وبشكل عام أظهرت معظم هذه الدراسات التي أنجزت في الستينات وجود علاقة عكسية مهمة غير خطية بين معدلات البطالة والتضخم.

وفيما يلي سوف نتطرق إلى المفاهيم والأدبيات النظرية لكل من البطالة والتضخم ومنحنى فيليبس.

المبحث الأول : أدبيات البطالة والتضخم ومنحنى فيليبس

المطلب الأول : ماهية البطالة

الفرع الأول :تعريف البطالة ومعدل البطالة :

أولا– تعريف البطالة:

- تعرف البطالة بأنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل ، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج ، رغم أنه راغب وقادر على القيام بالعمل.[1]
- وتعرف أيضا على أنها مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل وذلك خلال فترة زمنية معينة حيث أن:

القوة العاملة = العاملون +العاطلون عن العمل.

ثانيا – معدل البطالة :

هو عبارة عن البطالة معبرا عنها كنسبة مئوية، من القوة العاملة حيث يعتبر أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما، وان السياسة الاقتصادية لكل بلد نرتكز على إبقاء هذا المعدل منخفضا معظم الوقت قدر الإمكان، ويمكن حسابه على النحو التالي:[2]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوى العاملة}\left(\text{العاملون}+\text{العاطلون عن العمل}\right)}.$$

الفرع الثاني: أنواع البطالة

هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف من طرف لآخر وتبعا للسبب الذي يكون أساس بروز ظاهرة البطالة، وتختلف أيضا التسميات لهذه الأنواع تبعا للمدرسة الاقتصادية التي يتبع نهجها الاقتصادي الذي يحلل ظاهرة البطالة، وبشكل عام فإنه يمكن تحديد أنواع البطالة وكما يلي:

[1] مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد ،**مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الأولى دار الهدى للنشر ص 327

[2] المرجع السابق، ص 328

1- البطالة الدورية:

هي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية، التي تظهر في فترا الكساد والتي تنتج عن قصور الطلب على الإنتاج وما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة، فينكمش الإنتاج وقد تتوقف بعض المشاريع مما يؤدي إلى تسريح العمال.[1]

2- البطالة الهيكلية(التقنية):

وتحدث هذه البطالة بسبب التغيرات التي تطرأ على التركيب الإنتاجي في الاقتصاد الوطني ويكون من نتيجتها انخفاض الطلب على أصحاب بعض المهن وزيادة الطلب على مهن أخرى، ويعاني قسم من أصحاب المهن التي انخفض الطلب عليها من هذا النوع من البطالة ويكون من الصعب التخلص من البطالة الهيكلية لأنه من الصعب إعادة تأهيل العمال الذين يتعرضون لهذا النوع من البطالة بعد أن قضوا في مهنتهم السابقة سنوات طويلة.

3- البطالة السافرة(الظاهرة):

تمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة انتشارا لأنها صورة واضحة للبطالة الإجبارية، ويقصد بها وجود فائض في الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل، لكنهم لا يجدون وظائف يعملون بها يعود ذلك لعدة أسباب منها النمو السكاني السريع، عدم التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة، إحلال الميكنة مكان العامل. وتسمى أيضا بالبطالة الناتجة عن نقض الطلب الكلي، فقد تكون هذه البطالة احتكاكية، هيكلية أو دورية[2]. وتعرف الجزائر بطالة واسعة من هذا النوع في أوساط الشباب، بما فيهم خريجي المعاهد والجامعات ومراكز التكوين المهني.

4- البطالة الموسمية:

المقصود بها البطالة الوقتية، وهي بطالة تحدث خلال موسم معين، أو بعد انتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في أعمال الشحن والتفريغ في الموانئ، فهذه الأعمال العرضية أو الموسمية تدر دخلا على صاحبها، لكن هذا الدخل متقطع، إذ ينقطع بانقطاع العمل أي انتهاء الموسم أو انتهاء العمل العرضي.[3]

---

1 بن طاجين محمد عبد الرحمن، **دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير جامعة ورقلة، 2010،ص.13.

2 خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة،2004،ص.20.

3 مجدي عبد الفتاح سليمان،عمر بن الخطاب **المشكلات الاقتصادية المعاصرة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2009،ص.27.

5- البطالة المقنعة:

يقصد بها الحالة التي تكتظ بها المنشآت بعدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة لا تنتج، فنحن في حالة يوحى بأن هناك فئة من العمال في حالة عمل أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى أجرا. ولكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج، وكانت هذه البطالة منتشرة في القطاع الزراعي بالبلاد النامية وكذلك في قطاع الخدمات الحكومية وذلك بسبب انتهاك الحكومات لبعض السياسات الخاصة نحو الالتزام بتعيين الخريجين.[1]

6- البطالة الاحتكاكية:

وهي البطالة التي تحدث عندما يترك شخص ما عمله، ليبحث عن أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره أو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو رغبة الانتقال من مكان لآخر داخل الدولة. وقد عرف هذا النوع من البطالة في الجزائر بالأماكن الصناعية بالجنوب، خاصة عندما كان العامل الجزائري يفضل العمل في الشركات الأجنبية التي تمنحه أجرا أكبر من الذي يتحصل عليه في الوطنية، أو عند انتقال العمال الجزائريين إلى خارج الوطن لتحسين ظروفهم المادية. وعادة ما يستغرق هذا النوع من البطالة وقتا قصيرا لذا تصنف ضمن البطالة المؤقتة.[2]

7- البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:

البطالة الاختيارية هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته، عند الاستقالة أو عزوفه عن العمل لوجود مصدر دخل آخر، أو للبحث عن منصب عمل بامتيازات أفضل من حيث الأجور وشروط العمل.

أما البطالة الإجبارية فتحدث عن تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه، وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد، وأيضا الوافدين الجدد إلى سوق العمل والذين لم يتمكنوا بعد بالظفر بفرصة عمل[3].

[1] علي لطفي وشركاؤه، **التحليل الاقتصادي الكلي**،مكتبة عين شمس، القاهرة،1998،ص.115.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب،**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل ، الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010ص.115.

الفرع الثالث: أسباب وآثار البطالة

اولا: أسباب البطالة:

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك ولكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى مجتمع حتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى فهناك أسباب اقتصادية، اجتماعية وأخرى سياسية ولكن كلا منها يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقم المشكلة، ومن بين الأسباب نذكر ما يلي:

1- التغير في هيكل الطلب:

وهذا يعني أن تطور الاقتصاد الذي يقود في بعض من الأحيان إلى الانتقال من قطاع إلى قطاع آخر (الدول الزراعية تنتقل إلى دول نفطية مثل العراق، الجزائر) وهذا يعني أن الاقتصاد سيعتمد بشكل كبير على قطاع معين وإهمال باقي القطاعات الأخرى مما يؤدي إلى انتشار البطالة.[1]

2- التطور التكنولوجي:

كلما زاد التطور التكنولوجي لما أدى إلى زيادة البطالة مثال استخدام الربوت في بعض مجالات الاقتصاد و خاصة الصناعي.

3- ارتفاع معدلات النمو السكاني:

إن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثماره في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة .

4- إعانات البطالة:

وهي من الأمور المشجعة للبطالة خاصة وإن بعض الدول الرأسمالية كفرنسا قد وصلت إلى 75% من الأجور كإعانات للبطالة.

5- الهجرة إلى مواطن الصناعة:

إن الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن يترتب عليها إفقار المناطق الريفية من قطاع كبير القوى العاملة الشابة بها، وكذلك من تزايد أحجام المدن بشكل حاد، مما ينتج عنه أن أعداد المهاجرين ستفوق كثيرا فرص

[1] طاهر فاضل البياني، خالد توفيق الشمري، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،2009 ص.300

العمل المتاحة في المدن، فالهجرة من الريف إلى المدينة تزيد الطلب على فرص العمل في المدينة وتؤدي إلى البطالة والشلل لطاقة الإنتاج الريفيين.[1]

ثانيا: آثار البطالة

كما يمكن التفرقة بين نوعين من آثار البطالة، آثار اقتصادية واجتماعية:

1- الآثار الاقتصادية:

إن للبطالة تأثير واضح على حجم الدخل وعلى توزيعه ويتمثل التأثير على حجم الدخل من التغير في الناتج المحلي، أما تأثيره على توزيع الدخل فيتمثل في أن تغير مستوى التشغيل من شأنه أن يؤدى إلى تغير مستوى الأجور في نفس الاتجاه.[2]

- للبطالة آثار غير مباشرة على الاستهلاك وعلى الصادرات والواردات والتأثير بالتبعية على ميزان المدفوعات.

- تؤدي البطالة إلى عدم استغلال الإمكانات البشرية والمادية المتاحة بالمجتمع استغلالا كاملا.

- وتشمل آثار البطالة الاقتصاد ككل، في حالة وجود ركود للإنتاج والبيع والشراء، ينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.[3]

- البطالة ترتبط بانخفاض مستوى دخل الفرد في المجتمع، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وكذا مستوى الخدمات التي تقدم للأفراد وهذه كلها من خصائص الدول المتخلفة، وتشير بعض الدراسات إلى انعكاسات البطالة المقنعة على العمل والإنتاج.

2- الآثار الاجتماعية:

- يتنافى انتشار البطالة مع توحيد دعائم التقدم في المجتمع فالفرد الذي لا يشعر بالأمان على مستقبله سيفقد أكبر حافز له على التقدم وإظهار مواهبه وإبداء رأيه بشكل صريح.

- تؤدي البطالة إلى التفكير في الجريمة والانحراف والعنف والتطرف والإرهاب بل إن البطالة تقود العاملين إلى الانتحار.[4]

---

[1] جمال حسن أحمد عيسى السراحنة **مشكلة البطالة وعلاجها(دراسة مقارنة بين الفقه والقانون)**، اليمامة للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،دمشق2005،ص90.

[2] مجدي عبد الفتاح سلمان مرجع سابق،ص.40

[3] بن نادة ليلى، سليماني أمينة، **علاقة نشاط البطالة بالتضخم**،مذكرة لاستكمال متطلبات العلوم الاقتصادية،2010،ص.47.

[4] عبد القادر محمد عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، ، **النظرية الاقتصادية الكلية**، قسم الاقتصاد ،الإسكندرية ،2005 ،ص.250.

- تؤدي البطالة إلى ضعف الانتماء وإلى تفكك الأسري.
- تؤدي البطالة إلى الهجرة.
- تدفع البطالة الفرد إلى تعاطي المخدرات والخمور وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب.
- للبطالة دور كبير في تغير نسق القيم.
- لا تؤثر البطالة على جميع أفراد المجتمع بالتساوي وإنما عادة ما تتأثر الطبقات الفقيرة من العمال بدرجة أكبر، وهذا يعني أن البطالة تعيد توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة.

- يترتب على ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع ضياع جزء كبير من الإنتاج وهو ذلك الجزء الذي كان يمكن أن يتحقق في حالة استخدام هؤلاء المتعطلين، ولا شك أن هذا يقلل من رفاهية المجتمع ككل.

المطلب الثاني: ماهية التضخم

الفرع الأول: تعريف التضخم ومعدل التضخم

اولا: تعريف التضخم:

على الرغم من شيوع انتشار هذا المصطلح وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه لم يوجد لحد الآن اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم فمنهم من يعتقد أن التضخم يعود إلى زيادة كمية النقد المتداولة أكبر من المعروض السلعي، وما يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. أما البعض الأخر فإنه يعتقد أن التضخم قد ينجم عن زيادة الإنفاق القومي دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج.

وبناء على ما تقدم يمكن أن يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، وهذا يعني أنه ليس ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض لأسعار سلع أخرى يعتبر تضخما كما أن الارتفاع المفاجئ في الأسعار وفي وقت واحد لا يعد تضخما، حيث من الممكن أن تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها. [1]

ثانيا: معدل التضخم

توثر معدلات التضخم في تكاليف الإنتاج الصناعية لمنشات الأعمال عموما، ولذلك يزداد الطلب على رأس المال لتغطية هذه التكاليف، حيث يمكن حساب معدل التضخم على النحو التالي:

[1] – محمودحسين الوادي .أحمد العساف**الاقتصاد الكلي**، جامعة الزرقاء الاهلية دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الاولى 2009 ص179

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

الفرع الثاني: أنواع التضخم:

يتم تحديد أنواع التضخم إسنادا إلى عدة معايير نذكر منها:

أولا: تحكم الدولة في جهاز الائتمان :

يندرج تحت هذا المعيار ثلاث اتجاهات تضخمية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى تحكم وتأثير الدولة في المستويات العاملة للسعار و تتمثل هذه الاتجاهات فيمايلي:

1- التضخم الطليق:

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار و الأجور و النفقات الأخرى، التي تتصف حركتها بالمرونة و تتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات. [1]

2- التضخم المكبوت:

تتدخل الدولة في إحداث هذا النوع من التضخم من خلال منع الارتفاع المستمر للأسعار باتخاذ إجراءات مؤقتة تتمثل فيمايلي تجميد الأسعار و الرقابة على الصرف، فرض حد أقصى للسعر.

3- التضخم الكامن:

يظهر هذا النوع من الضخم بشكل كبير خلال فترة الحروب حيث يزيد الطلب على السلع الاستهلاكية و الغذائية بشكل كبير نتيجة ارتفاع الدخول النقدية للأفراد. [2]

[1] غازي حسين عناية ، **التضخم المالي** ، مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية ص 57

[2] عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية،1999،ص.191

ثانيا: تعدد القطاعات الاقتصادية

يختلف التضخم في قطاع السلع على ذلك الموجود في السوق عوامل الإنتاج وفي هذا الصدد يقسم كينز هذه الأنواع إلى:

1- التضخم السلعي:

يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك و يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

2- التضخم الرأسمالي:

وهو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستثمار، و يعبر عن ارتفاع قيمة سلع الاستثمار مقارنة مع نفقة إنتاجها فتتحقق أرباحا كبيرة في قطاعي الاستثمار و الاستهلاك.

ثالثا: مدى حدة الضغط التضخمي

نميز بالنظر إلى هذا المعيار بين:

1- التضخم الجامح:

يعد من أشد أنواع التضخم فهو نتيجة حتمية لارتفاع شديد و مستمر في الأسعار يصعب عل السلطات الحكومية التدخل للحد من تزايدها و ينجم عنه انهيار النظام النقدي و تنهار معه قيمة الوحدة النقدية.

2- التضخم الزاحف:

يستخدم هذا المصطلح للدلالة على ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، و تكمن خطورته في أثره النفسي و الذي يدفع الإفراد إلى قبوله و التعايش معه بسبب الارتفاعات الصغيرة و المتتالية في الأسعار.[1]

رابعا: التوازن بين كمية النقود و كمية الإنتاج

يندرج تحت هذا المعيار كل من:

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد"التحليل الكلي"**، دار وائل للنشر و التوزيع،عمان، الطبعة الأولى ،، 2006، ص163.

1- تضخم جذب الطلب:

يندرج هذا النوع من التضخم عن زيادة الطلب الكلي مقارنة بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وفي هذه الحالة تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي إلى ارتفاع في الأسعار بدلا من ارتفاع الناتج الحقيقي.

2- تضخم جذب التكلفة:

يقصد به ارتفاع أسعار خدمات عناصر الإنتاج بنسبة اكبر من ارتفاع إنتاجيتهم الحدية.

3- التضخم المستورد:

يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة، ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي و اعتمادها الكبير على السلع المستوردة.[1]

الفرع الثالث: أسباب التضخم وطرق علاجه:

أولا: مسببات التضخم

نظرا لتعدد الأفكار حول مفهوم التضخم، هذا مما أدى إلى تعدد النظريات التي حاولت تفسير الأسباب التي تقف وراء بروز ظاهرة التضخم ومن تلك النظريات مايلي:

1- نظرية التضخم بسبب زيادة الطلب:

يرى أصحاب هذه النظرية أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب بنسبة تفوق زيادة العرض، وهذا يعني أن زيادة الطلب على السلع والخدمات و ما يترتب عليها من زيادة في الاتفاق سواء كان ذلك الاتفاق استهلاكيا أو استثماريا أو إنفاقا حكوميا وبشكل يفوق الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، فان تلك الزيادة بالضرورة سوف تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وفي هذا المجال يمكن القول معظم نظريات التضخم تغزو التضخم إلى فائض الطلب، حيث أن وجود فائض في الطلب على إحدى السلع قد يكون السبب المباشر لتغيرات أسعار السلع الأخرى.[2]

[1] بسام الحجار ،**الإقتصاد النقدي و المصرفي** ،دار منهل اللبناني، بيروت ،الطبعة الأولى ،،2006ص.
[2] محمود الوردي ،أحمد العساف، نفس المرجع السابق ص 180

2- نظرية التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج:

إذا كانت النظرية السابقة تؤكد على جانب الطلب، فان هذه النظرية تؤكد على جانب العرض، حيث يرى أصحاب هذه النظرية بان السبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبخاصة في الدول المتقدمة فقد يلجا المنتجون إلى إتباع سياسة تهدف إلى تحقيق معادلات عالية من الأرباح –حالة

الاحتكار–بينما يلجا العمال ومن خلال نقابات العمال إلى المطالبة والضغط على المنتجين وأرباب العمل لزيادة الأجور، وما يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف الإنتاج ، وهذا ما يدفع المنتجين إلى زيادة الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج، نتجه لزيادة الأجور، من اجل المحافظة على المعدلات العالية والمستهدفة للأرباح.

وقد يعود تضخم التكاليف إلى الأسباب التالية:

- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية.
- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة.
- سيطرة الاحتكارات.
- ارتفاع الأجور بسبب ضغط النقابات العمالية.[1]

3- نظرية التضخم الهيكلي:

يمكن القول أن هذا النوع من التضخم أكثر ما تتعرض له اقتصاديات الدول النامية نتيجة لسعيها في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يرى أصحاب هذه النظرية بان السبب الذي يقف وراء بروز الظاهرة (التضخم) يعود إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار وحركة الاقتصاد القومي، وما يترتب عليها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب والعرض الكلي، تلك التغيرات التي تكون نتيجة طبيعية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

[1] غازي حسين عناية ،**التضخم المالي، مرجع سابق**، ص101.

[2] محمود حسن الوادي ،آاظم جاسم العيساوي ،**الاقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان الطبعة الأولى ، ،2007ص.123

ثانيا: طرق علاج مشكل التضخم

تختلف السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم من بلد إلى آخر تبعا لاختلاف مسبباته ويمكننا في هذا الصدد أن نفرق بين نوعين من سياسات علاج التضخم:

1. السياسة النقدية:

تهدف السلطات النقدية من خلال تطبيق أدوات هذه السياسة إلى التحكم في عرض النقود و ضبطه حتى لا يتجاوز معدل نمو الناتج الحقيقي، وتتمثل أدواتها فيما يلي:

1-1 التحكم في الإصدار النقدي:

يمكن للسلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي التحكم في إصدار النقدي من خلال وضع خطة نقدية تلائم عرض النقد والطلب عليه للقيام بالنشاطات الاقتصادية وتوسيعها حتى يكون معدل نمو الناتج القومي الحقيقي اكبر من معدل زيادة الإصدار النقدي.

1-2 سعر الخصم:

هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية و أذونات الخزينة أو لقاء ما يقدم إليها من قروض مضمونة بهذه الأوراق، ففي حالات التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم قصد التقليل من مقدرة البنوك التجارية على الإقراض.

1-3 عمليات السوق المفتوحة:

يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية للبنوك التجارية في السوق المفتوحة بغرض التخفيض من احتياطاتها النقدية حيث تضعف مقدرتها على الإقراض وينخفض حجم النقود في السوق.[1]

2. السياسة المالية:

تتمثل أدوات السياسية المالية في مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة يهدف التأثير على النشاط الاقتصادي وذلك باستخدام أوعية الميزانية ونذكر منه:

[1] صالح الخصاونة،**مبادئ الاقتصاد الكلي**،دار وائل للنشر ،عمان ، الطبعة الثانية، 2000،ص.80

2-1 الرقابة على الضريبة :

إن قيام السلطات الحكومية برفع معدلات الضريبة على المداخيل يؤدي إلى انخفاض الاتفاق الاستهلاكي للأفراد، وعليه يحدث انخفاض الطلب الكلي الذي قد ينجم أيضا عن رفع معادلات الضريبة الخاصة بأرباح الشركات والرسوم الجمركية غير المباشرة على السلع المحلية والمستوردة، إذ تعتبر الضريبة أداة فعالة للتقليل من التضخم من جهة ومن جهة ثانية يمكن تحويل محصلتها إلى استمارات منتجة.

2-2 الرقابة على الإنفاق العام:

الضغط على الاتفاق الحكومي يحد من الزيادة في الطلب الكلي حيث تسعى الحكومة من خلال انتهاج هذه السياسة إلى ترشيد الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ومن الملاحظ أن التقليل من حجم الاستهلاك يكون أكثر فعالية من التأثير في حجم الاستثمار خاصة في الاقتصاديات النامية.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم.

الفرع الأول: منحنى فلبس في الفكر الاقتصادي

نشر الاقتصادي الشهير ايدموند فيلبس بحثا ميدانيا لفحص العلاقة بين معدل التغير في الأجور الاسمية، ومعدل البطالة خلال الفترة 1861 إلى 1957 في الولايات المتحدة، ذكر فيه انه اكتشف علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل الأجور وان العلاقة خطية، وقد صاغ هذه العلاقة في شكل منحى أطلق عليه اسمه وقد أصبح مجالا واسعا للمناقشة بعد ذلك، وتوسع الاقتصاديون في تحليل منحى فلبس وقدموا ما يعرف باسم منحى فيليبس و قدموا ما يعرف باسم منحى فيليبس المعدل. وهو الغالب استخدامه الآن، والذي يوضح العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، و قد جذب هذا المنحى انتباه كل من صانعي السياسات والمفكرين الاقتصاديين، وعلى الرغم من ذلك ينظر بعض الاقتصاديين إلى منحى باعتباره مجرد تقري لواقع لم يقدم نظريا أو تفسير لهذه العلاقة حيث قدم فيليبس نفسه نتائج تطبيقية مع قدر محدد من الإيضاح، و بالإضافة إلى ذلك لم يستطع الباحثون أن يقروا بان هناك نوعا من العلاقة المستقرة بين التضخم والبطالة ولم يبدو ذلك بوضوح إلا خلال الفرن العشرين.[2]

[1] بن عربة بوعلام، **التضخم في النظرية الاقتصادية،حالة الجزائر في الفترة1967-1992**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر، ص. 24.

[2] عبد القادر عطية عبد القادر، رمضان أحمد مقلد ،**النظرية الإقتصادية الكلية**،مرجع السابق، ص200

الفرع الثاني: منحى فليبس القائم على العرض والطلب:

قدم الاقتصاديون المؤمنون بمرونة الأسعار و الأجور تفسير لمنحى فيليبس مبنيا على العرض والطلب، ووفقا لوجهة نظرهم فان فائض عرض العمل يجير العمال على قبول نمو منخفض في الأجور، ويبدو أن العمال يترددون أحيانا في تقديم خدماتهم عند معدلات أجور اقل من السائدة وعندما ينخفض الطلب في سوق العمل فان المنشات تكون على استعداد لدفع أجور أعلى بسبب ندرة العمال وبشكل متسارع، وذلك أن كل شركة أو مجال صناعي يجد نفسه مضطرا لعرض معدلات أعلى بتقليل عن معدلات الأجور السائدة لاجتذاب العمالة المناسبة من شركات وصناعات أخرى،

ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$Wt = a_0 + a_1(1/u_t)$$

حيث:

Wt: معدل الأجور خلال فترة زمنية ولتكنt

Ut: معدل البطالة خلال فترة زمنية ولتكن t

a_0: ثابت يحدد موقع منحى فليبس

a_1:ميل منحى فليبس

ويجب الإشارة إلى أن هناك عوامل غير معدل البطالة تؤثر على معدل نمو الأجور، إلا أن الدراسات الاقتصادية كانت تهملها في البداية، ويمكن استخدام المعادلة السابقة لرسم منحى فلبس كما هو موضح في الشكل التالي:[1]

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،الطبعة الأولى ،2010،ص.326.

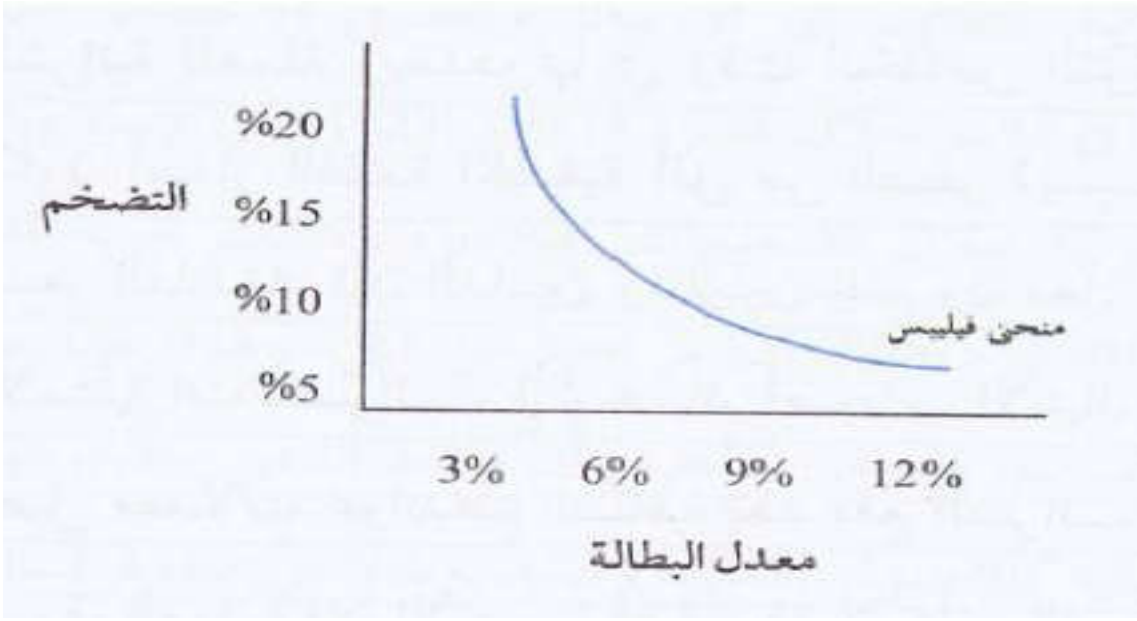

المصدر: www.google.dz/search?q=منحنى+فيليبس

الفرع الثالث: منحنى فيليبس ونظرية التسارع:

تحدى أنصار نظرية التسارع التضخم بقوة فكرة علاقة المفاضلة المستمرة بين معدلتي التضخم والبطالة، وقد بينت هذه النظرية بان المبادلة موجودة في الأجل القصير فقط لخضوع العمال للخداع النقدي لذلك تم إدخال في تحليل منحى فيليبس توازيا مع إعادة تعريف متغيرات فائض الطلب. متغير يمثل توقعات الأسعار.

حيث:

يعبر π_t^{ε}عن متغير معدل التضخم المتوقع ، الحد الثاني يشير الى فائض الطلب المعبر عنه كفجوة بين معدلي البطالة الطبيعي والفعلي

1- أثر إدخال متغير التضخم المتوقع في تحليل فيليبس:

إن إدخال متغير التضخم المتوقع بمعلمة مساوية للواحد، يعكس الفرضية بأن التوقعات تكون مدخلة بالكامل في تغيرات معدل التضخم الفعلي، وأن هناك غياب للخداع النقدي، فالأفراد يكونون مهتمين بالقوة

الشرائية الحقيقية المتوقعة للنقود التي يدفعونها ويحصلون عليها، وهي تلك التي تأخذ التضخم المتوقع بالحسبان، وهو ما يعني الغياب التام لعنصر المفاضلة بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل، لما تكون التوقعات محققة تماما،

ومن خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن المحرك الوحيد لمنحنى فيلبس من وضعية التوازن لوضعية أخرى هو متغير وهذا ما يعكس النظرة التي كانت سائدة في بداية التضخم المتوقع الذي عوض كل متغيرات الموجه السبعينات من القرن الماضي، ويدعي أنصار نظرية التسارع التضخمي بأن التضخم يقوي النشاط الاقتصادي لو أنه كان غير متوقع من خلال تفاجأ المنتجين بارتفاع أسعار سلعهم بصورة أسرع من الزيادة في التكاليف، وبهذا يعمدون إلى التوسع في نشاطهم وزيادة مستوى التشغيل.

وفائض الطلب، ويختفي ذلك بمجرد أن π_t^{ε} وترمي المعادلة السابقة على أن المبادلة ستكون بين التضخم المتوقع

$\pi_{t=}\pi_t^{\varepsilon}-\varepsilon(U_{t-U^*})=0$ يصبح التضخم متوقعا تماما أي:

ويعني ذلك أن معدل البطالة قد أصبح عند مستواه الطبيعي، ومنه لن تكون هناك مبادلة بين التضخم والبطالة وهو الشيء الذي يتعارض مع منحى فيلبس الأصلي.

2- منحنى فيلبس في ظل فرضيتي المعدل الطبيعي للبطالة وتسارع التضخم:

لقد شكل استعمال فرضيتي المعدل الطبيعي للبطالة وتسارع التضخم اللتين غيرتا جذريا نظرة الاقتصاديين حول منحنى فيلبس في نهاية الستينات من القرن الماضي، تأييدا قويا للحجة القائلة لأن هذا المنحنى يكون عموديا في الأجل الطويل.

وتنطلق الفكرة للمعدل الطبيعي حسب "فريدمان" من كون التوسع النقدي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات لترتفع الأسعار وتتجاوب الأجور النقدية ببطء وتنخفض الأجور الحقيقية، وبهذا تنقل المؤسسات منحنيات الطلب على العمل للأسفل فتنخفض البطالة. لقد اعتمد هذا المسار على التوقعات الخاطئة حول التضخم، لكن عند علم العمال بانخفاض قوتهم الشرائية يغادرون وظائفهم أو يفاوضون على أجور نقدية أعلى، وفي كلتا الحالتين يعود معدل البطالة إلى مستواه الأصلي في الوقت الذي يبقى معدل التضخم الجديد ثابتا.[1]

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي** المرجع السابق، ص 328

المبحث الثاني : أهم الدراسات السابقة

حاولت العديد من الدراسات تطبيق النظريات المتعلقة بعلاقة البطالة التضخم، حيث انقسمت الدراسات إلى وجود علاقة سببية بين التضخم والبطالة، وأخرى تنفي هذه العلاقة؛ سنحاول ذكر أهم الدراسات التجريبية التي عالجت هذه الظاهرة.

- **دراسة هشام لبزة ومحمد الهادي ضيف الله، (2014)، بعنوان: دراسة العلاقة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1984– 2010)**

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد السببية بين ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر وذلك من خلال إيجاد علاقة هذا الأخير كظاهرة اقتصادية ولها فعالية أساسية بالمتغيرات الاقتصادية الأساسية الأخرى.

وكانت من خلال تطبيقا لمجموعة من الصدمات العشوائية وتحليل التباين وكذا دراسة السببية بين المتغيرات المدروسة– سيمس غرانجر– حيث استطاعت استنتاج العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات المدروسة، والتي سمحت بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة أو فعالية اقتصادية معينة على باقي المتغيرات المدروسة الأخرى. استخلصت الدراسة إلى:

– لا توجد سببية في مفهوم سيمس من ظاهرة التضخم نحو البطالة ومن ظاهرة البطالة نحو التضخم.

– وجود سببية بين ظاهرة التضخم نحو البطالة في الاقتصاد الجزائري ، وكذلك هناك سببية بين البطالة نحو التضخم حسب فرانجر.

– حسب معطيات الاقتصاد الجزائري هناك اثر ضعيف للتضخم نحو البطالة.

- **دراسة فنوني حبيب، بن عدة محمد ،ريغي مليكة، (2014) بعنوان: البطالة والتضخم في الجزائر دراسة العلاقة بين الظاهرتين(1990–2013)**

تعطي هذه الدراسة صورة قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2013 بناءً على أدوات و أساليب الإحصائية باستخدام اختبار السببية لغرانجر و نموذج الانحدار الخطي البسيط.

واستخلصت الدراسة إلى عدم وجود سببية بين البطالة و التضخم كما أن العلاقة بينهما هي نسبيا طردية مع معامل ارتباط ضعيف، وعليه يمكن القول أن المتغيرين مستقلين.

- **دراسة علي الحسن محمد زروق، (2014) بعنوان: دراسة تطبيقية لمنحنى فيليبس في السودان للفترة (1984-2000)**

قامت الدراسة بتطبيق مفهوم نظرية حول العلاقة بين معدل تضخم الأجور الاسمية و البطالة ومعدل نمو الأسعار في السودان للفترة (1984-2000)، اعتمدت على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) باستخدام برنامج Eviews لبيانات تخص الأجور الأسعار و البطالة، كانت نتائج الدراسة متسقة مع النظرية الاقتصادية ومع فروض الدراسة التي تعكس وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والأجور وكذلك وجود علاقة عكسية بين مستوى نمو الأسعار والأجور الحقيقية، وتشير الدراسة إلى ضرورة قيام الدولة بعلاج السياسات الاقتصادية التي تسببت في ارتفاع معدلات التضخم وضعف الإنتاج وذلك للحد من مشكلة تصاعد معدلات البطالة عن طريق التوجه نحو الاستثمار في كافة قطاعات الاقتصاد لاستعاب فائض العرض من العمل.

- **دراسة سعيد هتهات، (2006)، بعنوان: دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**

هدفت هذه الدراسة إلى إمكانية تطبيق أفكار فيليبس على الاقتصاد الجزائري من خلال ربط البطالة بتفسير الظاهرة التضخمية عن طريق دراسة قياسية للفترة 1988-2003 حيث أن النتيجة المتوصل إليها هي وجود علاقة عكسية في الأجل القصير مابين البطالة والتضخم في الجزائر، ومنه يمكن القول بان معادلة منحى فلبس المدعم لتوقعات المستقبلية هي ذات تمثيل شامل ومتعدد للمسار التضخيمي في الجزائر.

- **دراسة محمد محمود عطوة يوسف:**

تهدف الدراسة إلى تقيم نتائج سياسات الاقتصاد الكلي في مصر خل الفترة من 1990 إلى 2008 مع إمكانيات تطويرها من خلال الاستفادة بفكر الكينزين الجدد، وتطورت هذا الفكر في الاتحاد الأوروبي ، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية وإعادة النظر في أهمية منحنى فيليبس في صياغة سياسات الاقتصاد الكلى.

يتبين من نموذج التحليل الإحصائي والبياني لنموذج منحنى فيليبس الأساسي في الاقتصاد المصري ، أن العلاقة بين معدل التضخم والبطالة موجبة في الأجل الطويل ، وهو ما يتوافق مع دراسة هذا المنحنى باستخدام النموذج الديناميكي لفكر الكينزين الجدد.

- **دراسة نجوى وفائزة (2012)**

قامت هذه الدراسة بإسقاط أفكار النظرية الأولى لمنحنى فيليبس على حالة الاقتصاد الجزائري باستخدام بيانات حول معدلي البطالة والتضخم خلال الفترة (2003- 2011)، أظهرت النتائج المتحصل عليها اتساقا مع افتراضات النظرية لنحنى فيليبس أي وجود علاقة عكسية غير خطية بين كل من معدلي التضخم والبطالة، حيث يلاحظ انه عند زيادة تغير معدل التضخم بوحدة واحدة يصاحبه انخفاض في معدل البطالة بمقدار 2.13 وحدة فان المرونة تتجاوب مع معدل البطالة للتغيرات في معدل التضخم بمقدار(0.44)، وجد أن الحد الأدنى الذي لا ينخفض دونه معدل البطالة في الجزائر مهما ارتفع معدل التضخم هو (9%) تقريبا في الأجل القصير وهو معدل الذي يمكن أن تتخذه الحكومة هدفا لها في إستراتجيتها لتحقيق التوازن في مختلف المؤشرات الاقتصادية.

- **دراسة عثمان (2013)**

تناولت هذه الدراسة أثر المتغيرات الإقتصادية الكلية على مستويات الأجور في السودان للفترة (1970 -2009) هذه الدراسة أظهرت أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على الأجور و إتجاه العلاقة بينهم ، قامت الدراسة بصياغة نموذج قياسي آني ضم خمس معادلات تخص متغيرات الإقتصاد الكلي ، حيث حيث استخدمت في ذالك طريقة المربعات الصغرى ذات ثلاث مراحل ، أوصت الدراسة بالاهتمام بالبطالة لأثرها السالب على الإقتصاد و ربط زيادة الأجور لزيادة الإنتاج ،عدم تمويل الزيادات في الأجور تمويلا تضخميا لأن ذالك يؤدي الى زيادة الأسعار و بالتالي إرتفاع تكاليف المعيشية الأمر الذي يقود الى تآكل الأجور.

- **دراسة linzer (2005):**

قامت هذه الدراسة بتطبيق مفهوم منحنى فليبس لفحص مشكلة تبادلية بين التضخم و البطالة في المنطقة الأوروبية ، أهم نتائج الدراسة أشارت الى مؤسسات سوق العمل و تقلبات الإقتصاد الكلي يعكسان حجم المعدل الطبيعي للبطالة ، فزيادة (1%) في فجوة البطالة يؤدي الى إنخفاض بنسبة (0.2 %) في معدل نمو الأجور ، أيضا أن مرونة الأجور تزيد مع إرتفاع معدلات التضخم فإن الأجور تستجيب بصورة قوية مع إنحراف معدل البطالة من مكانه الطبيعي ، كما توصلت الدراسة الى أن الأجور تستجيب بنسب ضعيفة عندما يكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي مقارنة به حينما يكون أدنى من المعدل الطبيعي .

- **دراسة Grauther Vermand**:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التضخم والبطالة لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OCDE** للفترة الزمنية 1955-2010 وقد قسمت إلى ثلاث مراحل:

- 1955-1967: هذه الفترة تميزت بارتفاع التضخم مع مستويات منخفضة من البطالة ، ولقد قام منحى فلبس بتفسير هذه الظاهرة بوجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم.
- 1973-1979: تميزت هذه الفترة بظاهرة التضخم الركودي أي ارتفاع معدل التضخم ومعدل البطالة في نفس الوقت، وهذا ما أدى إلى انهيار تحليل فلبس.
- 2008-2010: تميزت هذه الفترة بظهور الأزمة المالية التي صحبت معها معادلات عالية من البطالة إضافة إلى انخفاض معدلات التضخم.

وفي الأخير توصلت الدراسة إلا أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة كما يمثلها منحنى فلبس ما هي إلا علاقة قصيرة الأجل وغير مستقرة وهي تسود لفترة محدودة م الزمن وغير مستقرة لان هناك عوامل تؤدي إلى انتقال منحنى فلبس من وضع لأخر، ومن ابرز العوامل التي تؤد إلى عدم الاستقرار هو حدوث تضخم غير متوقع حيث ينخفض الأجر الحقيقي للعمال مما يحفزهم بالمطالبة برفع الآجر النقدي، ونتيجة لارتفاع الأجور النقدية يخفض رجال العمالة المستخدمة فتزداد البطالة وبالتالي التضخم غير متوقع والذي يكون مصحوبا بزيادة في معدل البطالة.

خلاصة الفصل:

حاولنا ذكر بعض المفاهيم حول التضخم والبطالة، وكذا بعض الدراسات السابقة التي عالجت كلا الظاهرتين، ورغم تعدد الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلا أنها متناقضة في الكثير من الأحيان فمنها من أيدت نظرية فليبس، ومنها من نفت هذه الأخيرة.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية للعلاقة بين البطالة و التضخم

تمهيد:

تم استعراض في الفصل السابق أدبيات حول التضخم والبطالة وكذا مختلف الدراسات التجريبية والنماذج المقترحة لدراسة العلاقة بين التضخم والبطالة وفي هذا الفصل سوف نقوم بتقديم نتائج الدراسة التي أجريت على الاقتصاد الجزائري في الفترة (1980-2014)، ومحاولة مناقشتها ومقارنتها نع الدراسات السابقة، وسنحاول تحليل متغيرات الدراسة إحصائيا واقتصاديا، واختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك.

المبحث الأول: الاطار التطبيقي للدراسة

سنحول من خلال ما يلي عرض وتحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في نموذج الدراسة بالاعتماد على الأسلوب التحليلي الوصفي على مدى الفترة الدراسة 1980 إلى 2014

المطلب الأول : وصف متغيرات الدراسة

تعتبر أزمتي التضخم والبطالة من أهم التحديات الراهنة، فنسب هذه الأخيرة تعبر عن مدى فعلية السياسات الاقتصادية المنتهجة في أي بلد باعتبارهما ظاهرتين عالميتين متفاوتة النسب وتقل وترفع على حسب درجة تقدم الدول وتأخرها، وتعتبر الجزائر في الآونة الأخيرة من ضمن الدول التي تسعى بكل طرق لتحقيق تنمية شاملة لمختلف الميادين، وذلك بتوظيفها بكل ما تتوفر عله من إمكانيات، مؤهلات ومقومات،كما أنها تبنت برامج إصلاحية مكثفة من أجل إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية حيث قامت بتبني البعض السياسات التي تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكبرى بغرض الحد من الضغوط التضخمية.

الفرع الأول: تطور متغيرات الدراسة

بالاستخدام الأسلوب التحليلي الوصفي سيتم التطرق الى دراسة تطورات متغيرين التالية خلال فترة الدراسة

- البطالة (CH): ممثلا في معدلات البطالة في الجزائر
- التضخم (INF): ممثلا في معدلات التضخم في الجزائر

وقد تم الحصول على الإحصائيات التي تخص المتغيرين من الديوان الوطني للإحصاء.

أولا: ظاهرة البطالة في الجزائر

عرفت الجزائر منذ الاستقلال محطات كثيرة على طريق التنمية، تمثلت في البرامج والمخططات عملاقة، أنفقت فيها لدولة إمكانيات ومبلغ ضخمة. كان أخرها برامج الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001 إلى غاية 2014، الذي خصصت له الدولة 432 مليار دولار، كانت تصبو من خلاله إلى تدارك التأخر في التنمية في كل مجلاتها وقطاعاتها، والوصول إلى معدلات مرتفعة في النمو والتشغيل.

جدول رقم (2-1): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

الوحدة: (%نسبة مؤوية)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
	12	13,2	16,3	13,1	8,7	9,7	11,4	21,4	23,3
السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
	18,1	19,7	21,2	23,8	23,2	24,36	28,1	27,99	26,41
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
	28,13	29,29	28,89	27,3	25,66	23,72	17,65	15,25	12,27
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
	13,79	11,33	10,17	9,96	9,96	10,97	9,83	10,6	

المصدر : من إعداد الطالب بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

ثانيا: التضخم في الجزائر

إذا تأملنا في طبيعة الاقتصاد الجزائري نجد انه قد تميز منذ بداية عقد الثمانينات بأزمة جدية من ناحية الأداء والفعالية، حيث أن اغلب النشاطات الاقتصادية لم تكن تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما ينعكس منذ ذلك الوقت على التوازنات المالية الداخلية للبلد، بحيث تولدت عنه اتجاهات تضخمية داخلية، ثم أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب. والتي ربما ظهرت في السوق جراء التطبيق السلبي للسياسات النقدية التوسعية.

جدول رقم(2-2): معدلات التضخم خلال فترة 1980-2014

الوحدة: (%نسبة مؤوية)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
	9.19	14.66	6.18	6.02	8.19	10.5	12.31	7.56	5.87
السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
	9.32	17.88	25.9	31.68	20.52	29	29.79	18.7	5.7
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
	5	2.59	0.3	4.2	1.43	4.26	3.97	1.38	2.31
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
	3.67	4.85	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	2.9	

المصدر : من إعداد الطالب بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات الدراسة

لدينا متغيرين، خمسة وثلاثين مشاهدة تمثل سنوات الدراسة كما هو مبين في جدولين رقم 1 و2سنتعرف على قيم الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة، كما يلي:

الجدول رقم (2-3): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

N=35	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	% Cv
CH	**8.7**	**29.29**	**18.19**	**7.07**	**38.86**
INF	**0.3**	**31.68**	**9.49**	**8.66**	**91.25**

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews9

1- البطالة

أولا : التحليل الإحصائي

يتبين من قيم المتغيرة CHأن معدلات البطالة خلال فترة الدراسة كانت محصورة بين اقل قيمة 8,7% سنة 1984 وأعلى قيمة 29,29% سنة 1999، بمتوسط بلغ 18,19% وبانحراف معياري(7.07)، وبالتالي فإن درجة التقلب هي (38.86) التي تؤشر على تذبذب في قيم هذه المتغيرة.

الشكل رقم (2-1) : معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980 -2014

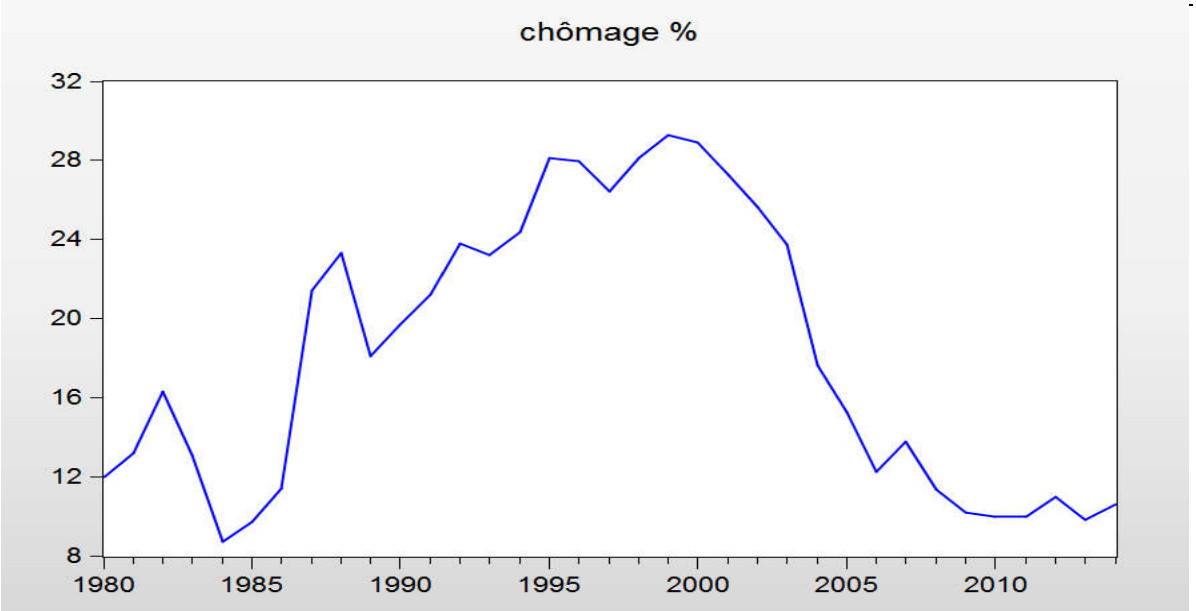

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews9

ثانيا : التحليل الاقتصادي

شهدت قبل الفترة السابقة لحدوث أزمة النفط 1985 شهدت الجزائر موجة استثمارات كبرى، ساعدت على امتصاص قدر كبير من الأيادي العاملة، وبالتالي انخفاض نسب البطالة لمستويات مقبولة.

ولكن مع حلول سنة 1985 شهدت نسب البطالة نمو متزايد حيث أصبحت الحكومية عاجزة عن خلق مناصب الشغل، وذلك نتيجة لتقليص إيرادات الدولة وبالتالي تقليص الاستثمارات التي كانت في وقت سابق تمتص إعداد كبيرة من البطالين. كما انعكس على الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال التسعينات، مستويات جد مرتفعة لنسب البطالة نتيجة التسريحات الجماعية لعمال المؤسسات العمومية قصد

تقليص نفقات الدولة. مع حلول عشرية 2000 عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا انعكس إيجابا على بعض المؤشرات الاقتصادية ومن بينها سوق العمل، حيث انخفضت نسب البطالة من 29% سنة 1999 إلى 15,25% سنة 2005 ثم إلى 10%سنة 2010، واستمرت قيمتها على هذا المعدل إلى غاية سنة 2014 وذلك نتيجة لتطبيق العديد من السياسات وبرامج للتخفيف من حدة الظاهرة[1].

2-التضخم

أولا: التحليل الإحصائي

تبين من قيم المتغيرة INF أن معدلات التضخم خلال فترة الدراسة كانت محصورة بين اقل قيمة0,3% سنة 2000 وأعلى قيمة 31,68% سنة 1992، بمتوسط بلغ 9,49% وبانحراف معياري (8.66)، وبالتالي فإن درجة التقلب هي (91.25)التي تؤشر لتذبذب في قيم هذه المتغيرة.

الشكل رقم (2-2) : معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980 -2014

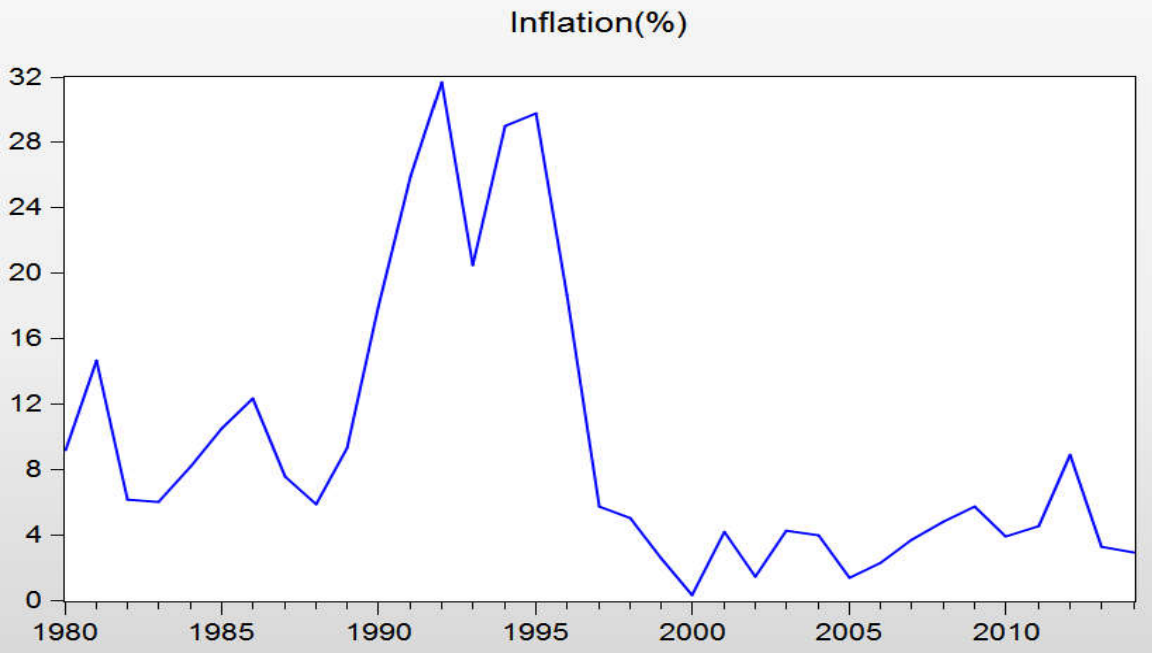

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews9

[1] دادن عبد الغني وبن طاجين محمد عبد الرحمان، (**دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**)، مجلة الباحث العدد 10، جامعةورقلة، 2012

ثانيا: التحليل الاقتصادي

يمكننا تقسيم فترة الدراسة إلى أربعة أقسام :

- **الفترة (1989.1980)** :بالرغم من القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية، حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين أثناء مرحلة الاقتصاد المخطط، إلا أن معدلات التضخم إجمالا قد شهدت مستويات عالية خلال هذه المرحلة، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع كلفة الاستثمار ، والتي تسببت في الضغط على الأجور وتغلغل التوترات التضخمية في مكونات الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى أن أغلب النشاطات الاقتصادية كانت لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية.

- **الفترة (1995.1990)** :شهدت معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-1995) مستويات مرتفعة جدا مقارنة بما كانت عليه سنة 1989، حيث أخذت في الارتفاع
من 17,88% سنة 1990 إلى 31,68% سنة 1992 وهي أقصى قيمة لها، ثم تراجعت قليلا إلى 29,79%سنة 1995، وربما كان ذلك نتيجة لضبط الإنفاق العام وتثبيت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية، وهو أهم ما تضمنه برنامج الاستقرار الاقتصادي، وقد بلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة25,79%.هذه الأرقام تشير إلى أن السياسات النقدية قد أخفقت في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي،والأسباب في ذلك تعود إلى التوسع في الإصدار النقدي الذي كان يمول عجز الميزانية، وإلى انتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار خاصة ابتداء من سنة 1992، بالإضافة إلى عمليات التحرير التدريجي للأسعار، لاسيما منذ اتخاذ تدابير حذف الدعم المالي لمعظم المواد الأساسية التي كانت تستفيد من دعم الخزينة حتى سنة 1992. هذه العمليات زادت حدتها بداية من سنة 1994.في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، إلى جانب هذا فقد كان لتخفيض قيمة الدينار بـ 40,17% في 1994.دورا أساسيا في ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة التضخم.

- **الفترة (2000.1996)** : لا بد من الإشارة إلى أن التضخم منذ سنة 1996، صار أقل بكثير مما كان عليه،واستمر تراجعه بصورة سريعة إلى مستويات مريحة بالنسبة للاقتصاد الوطني ببلوغه 0,3% سنة 2000.

هذا راجع إلى السياسات المالية والنقدية المتشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر، وهذا يعني أن برنامج الإصلاح الهيكلي بدأ يؤتي ثماره، وهو الذي كان يهدف إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري عن طريق تخفيض حجم الطلب الكلي، وهو ما كان فعلا خلال هذه الفترة، حيث أمكن التحكم في مستويات الإنفاق الحكومي والعرض النقدي وبالتالي التحكم في مستويات الأسعار.

- **الفترة (20142001)** :شهدت هذه المرحلة ارتفاعا محسوسا في معدلات التضخم بداية من 2001. وهي السنة التي شهدت بروز فائض السيولة البنكية كحالة هيكلية في الجزائر. والتي وصل فيها معدل التضخم إلى4,2%، وذلك راجع إلى ارتفاع الأجور التي تقرر دفعها في بداية العام، بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما. ونشير إلى أن الضغط التضخمي غالبا ما يصاحب أي تنمية اقتصادية طموحة. وقد سجل معدل التضخم تراجعا جوهريا في سنة 2002، حيث لم يعد يساوي سوى 1,43%،ويعود ذلك إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بينما نجد ارتفاعه في سنة 2003 إلى 4,26% راجع إلى ارتفاع أسعار الاستهلاك بـ 1,2 نقطة في النسبة المئوية بالمقارنة مع نفس الفترة المنصرمة. إن استمرار ارتفاع التضخم في سنة 2004 راجع إلى مواصلة إلتزام الدولة بتمويل البرنامج الضخم للاستثمار العمومي (الإنعاش الاقتصادي) بفضل قدرات الادخار المتراكم منذ سنة 2000. مسار التضخم منذ 2005 نحو التصاعد، حيث قفز من 1,38%سنة 2005 إلى 2,31%سنة 2006، وقد بقي معدل التضخم تحت السيطرة بوصوله إلى3,67% في 2007 ثم إلى 4,85% في 2008. إن ارتفاع التضخم في سنتي 2007 و2008 بتلك الوتيرة المرتفعة نسبيا يعود بالأساس إلى التضخم المستورد المتصل بقفزة التضخم على المستوى العالمي، نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل خاص. لكن مع سنة 2009 وصل معدل التضخم إلى 5,74%، وهو أقصى معدل خلال العشرية، وقد حل التضخم الداخلي الذي تجره الزيادة القوية في أسعار المنتجات الغذائية، لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة محل التضخم المستورد سنة2009، والناجم عن ارتفاع الأسعار في السوق الدولية للعديد من المنتجات المستوردة كنتيجة مباشرة لارتفاع سعر الأورو مقابل الدولار، الذي هو عملة فوترة صادرات المحروقات التي تراجع إنتاجها للسنة الرابعة على التوالي، والتي رافقها انفجار واردات البلاد من الخدمات التي قفزت من 4,78 مليار دولار

سنة 2006 إلى 11,68 مليار دولار سنة 2009، والانحصار الشديد للصادرات خارج المحروقات عند مستوى أقل من 1 مليار دولار سنويا.

عرف معدل التضخم انخفاضا إلى 3,91%في 2010 نتيجة التباطؤ الملحوظ في وتيرة ارتفاع الأسعار المسجلة لاسيما بالنسبة للمنتجات الفلاحية، وما لبث أن عاود الارتفاع في 2011 أين سجل 4,52% ثم 8,89% في 2012، مسجلا بذلك أعلى مستوى له على مدار15 سنة. وهذا مؤشر خطير جدا على الاستقرار النقدي، كما أن له دلالة على ضعف التنمية الاقتصادية من منظور انخفاض القوة الشرائية. لكن ما لة بث أن عرف معدل التضخم تباطأ في 2003 حيث سجل 3,26%، ليواصل تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل2,9%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الإستقرار النقدي خاصة في هذا الظرف المتميز بانخفاض في إيرادات الميزانية المتزامن مع انخفاض في أسعار البترول، وهو ما سيجعل الصعوبات المالية للجزائر أقل حدة.[1]

المطلب الثاني: الأدوات القياسية والإحصائية للدراسة .

الفرع الأول : اختبار النموذج :

أولا : الاختبارات الشخصية

1. **اختبار الاستقرارية:**

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للاستقرارية لتأكد من استقرار السلسلة الزمنية، وقد عرف اختبار جذر الوحدة من قبل ديكي فولر في عام 1979، والذي تم تطويره إلى اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Diky and Fuller حيث يستلزم إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع، وإدخال بتباطؤ مشاهدة واحدة كمتغير مستقل بالإضافة تباطؤ الفرق الأول لهذا المتغير مشاهدة واحدة.

2. **اختبار التكامل المشترك: Cointegration**

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين X_t, Y_t أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدا، ولكنها تكون مستقرة

[1] سلامي احمد،(**اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1970–2014**) ، جامعة ورقلة

كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بالقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.

ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة أن تكون السلسلتن X_t, Y_t متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدا، أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة الصفر، أي أنه حتى يكون التكامل المشترك موجود بين متغيرين X_t, Y_t ويتعين تحقق الشروط التالية [1]:

$$Y_t \sim I \quad (1)$$

$$X_t \sim I(1)$$

$$Y_t = a + b X_t + u_t$$

$$u_t \sim I(1)$$

- **خصائص رتبة التكامل:**

نقول أن السلسلة X_t متكاملة من الرتبة "d" إذا ما تطلب جعلها مستقرة "d" من الفروق.

- لتكن السلسلة X_t مستقرة و السلسلة Y_t متكاملة من الرتبة "1" .

$$\left.\begin{matrix} X_t \to I(0) \\ Y_t \to I(0) \end{matrix}\right\} \longrightarrow \quad X_t + Y_t \to I(0)$$

- لتكن السلسلتان Y_t و X_t سلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة "d"

$$\left.\begin{matrix} X_t \to I(0) \\ Y_t \to I(0) \end{matrix}\right\} \longrightarrow \quad \alpha x_t + \beta y_t \to I(0)$$

- لتكن Y_t و X_t سلسلتان مختلفتان في رتبة التكامل:

$$d1 < d2 \qquad \left.\begin{matrix} X_t \to I(0) \\ Y_t \to I(0) \end{matrix}\right\} \longrightarrow \quad \alpha x_t + \beta y_t \to I(0)$$

- لتكن السلسلتان Y_t و X_t إذا كان لهما إتجاه نمو ثابت في الفترة الأولى، ثم إتجاه نمو متباعد في الفترة الثانية، فالسلسلتان ليستا في تكامل مشترك.

[1] مومو بلال،**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي**، (دراسة حالة الجزائر)، سنة 2013.

- إذا كان للسلسلتين Y_t و X_t اتجاه نمو ثابت على طول فترة الدراسة؛ فالسلسلتان في تكامل مشترك.

يعتبر شرط السكون أساسا لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية (y_t)

ساكنة Stationery إذا تحققت الخصائص التالية:

1. ثبات متوسط القي عبر الزمن $E(y_t)=\mu$
2. ثبات التباين Variance عبر الزمن $\sigma^2 = Var(X_t) = E(y_t - u)^2$
3. أن يكون covariance بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية K بين قيمتين y_t و y_{t-1} وليس القيمة الفعلية للزمن الذي يحاب عنده التغاير.

$$\gamma_k = COV(y_t, y_{1+k}) = E(y_t - \mu)(y_{1+k} - \mu)$$

حيث هن الوسط الحسابي μ والتباين σ^2 ومعامل التغاير γ_k ثوابت. .

هنالك العديد من الاختبارات التي تقوم بالكشف عن وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من عدمه ومنها:

✓ **اختبار التكامل المشترك لـ Engel Granger**: إن تحليل التكامل المشترك الذي تم وضعه من قبل جرنجر **Granger** سنة 1983، وأنجل و جرانجر **Engel** et **Granger** سنة1987، يعتبر عند الكثير من الاقتصاديين كأحد أهم مفاهيم جديدة في مجال القياس الاقتصادي، وكذلك لتحليل السلاسل الزمنية.ولإجراء هذا الاختبار نتبع مرحلتين التاليتين[1]:

- **الشرط الضروري لتكامل المشترك**:وهو كون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة حيث إذا كانت السلاسل الزمنية محل الدراسة ليست من نفس الدرجة، لا يمكن أن تتصف بتكامل المشترك.
- **تقدير العلاقة في المدى الطويل**: إذا كان الشرط ضروري محقق، نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرين $Y_t = a_1 X_t + a_0 + \varepsilon_t$ بواسطة المربعات الصغرى OLS، ومنه لكي نقبل وجود تكامل مشترك ينبغي أن تكون بواقي النموذج المقدر مستقرة من درجة صفر.

[1] أحمد زكان، " **العلاقة السببية و علاقة التكامل المشترك بين النقود و الأسعار في الجزائر**" ، مجلة الاقتصاد 123المعاصر، العدد 1 أفريل 2007 ، ص 121

✓ **اختبار التكامل المشترك لـ** Durbin Waston: و هذا الاختبار بديل وسريع يمكن استخدامه لمعرفة مدى تحقق التكامل المشترك بين المتغير التابع و المتغيرة المستقلة و لتطبيق اختبار (DW Test) نقوم باستخدام قيمة (DW) المقدرة في معادلة انحدار التكامل المشترك أو معادلة المدى الطويل و نختبر فرضية العدم d=0 بدلا من d=2 و منه إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيم الجدولة عند مستوى المعنوية المحدد، فإننا نرفض فرضية التكامل المشترك، و إذا تجاوزتها فإننا نقبل فرضية وجود تكامل مشترك .

✓ **اختبار التكامل المشترك لـــ** Jehansen Juselius :

لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك، اقترح Johansen (1988) اختبارا يعتمد على القيم الذاتية لمصفوفة يتم حسابها بإتباع الخطوتين التاليتين [1]:

الخطوة الأولى : حساب البواقي $\hat{u}_t$; $\hat{v}_t$ انطلاقا من النموذجين التاليين :

$$\nabla Y_t = \hat{\Phi}_0 + \Phi_1 \nabla Y_{t-1} + \hat{\Phi}_2 \nabla Y_{t-2} + ...\hat{\Phi}_p + \nabla Y_{t-p} + u_t$$

$$Y_{t-1} = \hat{\Phi}_0 + \Phi_1 \nabla Y_{t-1} + \hat{\Phi}_2 \nabla Y_{t-2} + ...\hat{\Phi}_p + \nabla Y_{t-p} + v_t$$

مع:

$$Y_t = \begin{pmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ . \\ . \\ . \\ Y_{k,t} \end{pmatrix}$$

u_t **و** v_t هي مصفوفات البواقي ذات بعد (k,T) حيث k هو عدد المتغيرات و T عدد المشاهدات.

الخطوة الثانية : حساب مصفوفات التباين– التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية نقوم بحساب أربع مصفوفات ذات بعد (k,k) انطلاقا من بواقي التقدير u_t **و** v_t

$$\hat{\Sigma}_{uu} = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} u_t u_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{vv} = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} v_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{uv} = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} u_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{vu} = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} v_t u_t'$$

ثم يتم الحصول على k قيمة ذاتية للمصفوفة M ذات بعد (k,k) المحسوبة كما يلي : $\hat{\Sigma}_{vv}^{-1}\hat{\Sigma}_{vu}\hat{\Sigma}_{uu}^{-1}\hat{\Sigma}_{uv}$

1 أ.د .كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق " **دراسة مقارنة في طرائق تقدير إنحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي"** (المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية) السنة العاشرة– العدد الثالث والثلاثون، ستة 2012 .

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك إقتراح Johansen اختبارين :

1- اختبار الأثر Trace:

يتم اختبار الفرضية أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك، مقابل النموذج العام غير المقيد r=q وتحسب إحصائية نسبة الإمكانية لهذا الاختبار من العلاقة التالية[1]:

$$\lambda_{Trace}(T) = -T \sum_{i=r+1}^{P} \ln\left(1 - \hat{\lambda}_t\right)$$

يعرف كلا من :

T: حجم العينة.

r: عدد متجهات التكامل المشترك.

λ_p **r+1,...** λ: هي أصغر قيم المتجهات الذاتية p-r وتنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل مشترك يساوي على الأكثر r أي أن عدد هذه متجهات يقل أو يساوي r.

2- **اختبار القيمة الذاتية القصوى Max** λ: الذي تحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{\max}(r, r+1) = -T \ln\left(1 - \hat{\lambda}_{r+1}\right)$$

ويجرى اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود r+1من متجهات التكامل المشترك. فإذا زادت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانLR عن القيمة الحرجة بمستوى معنوية معين فإننا نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود إي متجهة للتكامل المشترك وإذا كانت اقل فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بوجود متجهة واحد على الأقل للتكامل المشترك .

[1] د. محمد شيخي "**طرق الاقتصاد القياسي**"محاضرات وتطبيقات – الطبعة الأولى،

ثانيا: اختبارات النتائج

1- **اختبار جرانجر للسببية [1]:**

قام جرانجر بوضع مصطلح السببية ة بحيث يكون المتغير y_1مسبب ل y_2إذا تحسنت القيمة التنبؤية ل $y1$عند إدخال المعلومة المتعلقة ب y_2؛ ويقال أنx تسبب في y عن طريق القيم السابقة للمتغير x بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير y كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير y فقط؛

وفي سنة 1969 قام Granger اختباره للسببية والذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر، ويجري هذا الاختبار

كمايلي:

ليكن لدينا نموذج شعاع انحدار ذاتي من الدرجة (p) للمتغيرينy_2 وy_1المستقرين كالتالي[2]:

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \phi_1^0 \\ \phi_2^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \phi_{11}^1 & \phi_{11}^2 \\ \phi_{21}^1 & \phi_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \phi_{12}^1 & \phi_{12}^2 \\ \phi_{22}^1 & \phi_{22}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-2} \\ Y_{2t-2} \end{pmatrix} + \dots + \begin{pmatrix} \phi_{1p}^1 & \phi_{1p}^2 \\ \phi_{2p}^1 & \phi_{2p}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-p} \\ Y_{2t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix} \quad :$$

حيث إذا تم قبول الفرضية (H_0):

$$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \dots b_p^1 = 0$$

فانا هذا يعني أن (y_{2t}) لا يسبب (y_{1t})؛

وإذا تم فبول الفرضية (H_0):

$$H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \cdots a_p^2 = 0$$

فهذا يعني أن (y_{1t}) لا يسبب في (y_{2t})؛

وإذا تم قبول الفرضيتين البديلتين أي: (Y_{1t}) يسبب في (Y_{2t}) و(Y_{2t}) يسبب ي (Y_{1t}) فتكون هنالك حلقة رجعية

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000ص 623.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية **مرجع سبق ذكره ص**

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولا: الطريقة المستخدمة

لغرض دراسة العلاقة بين البطالة ومعدل التضخم، سنستخدم بيانات سنوية تخص الاقتصاد الوطني، وذلك عن الفترة (1980-2014). وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا سنقوم باستخدام طريقة أنجل وجرانجر Engle et Granger (1987) لتحليل التكامل المشترك. إضافة إلى منهجية السببية لـ Granger. وإن طريقة تحليل التكامل المشترك لتي سنستخدمها، تركز على الحالات التي تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية الأساسية متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى.

ثانيا: نموذج الدراسة : لعرض هذه الدراسة سنستخدم نموذج انحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم على النحو التالي:

$$CH_t = \alpha + \beta . INF_t$$

حيث CH_t : معدل البطالة و INF_t : معدل التضخم

المطلب الاول: عرض النتائج المتوصل اليها

من خلال تطبيق التكامل المشترك Cointe giration هو اختبار للتأكيد من استقرارية السلاسل الزمنية على متغيرات الدراسة وذلك بالاعتماد على برنامج **Eviews9** والذي سوف يتم استخدامه في التحليل التالي:

الفرع الاول: اختبارات التشخيصية:

1. اختبار الاستقرارية

ويهدف اختبار الإستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من البطالة ومعدل التضخم خلال الفترة (1980-2014)، والتأكد من مدى سكونهما، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى. حيث تكون "السلسلة تكون إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن. ولتأكيد ذلك أو نفيه، يتطلب الأمر استخدام اختبارات جذر الوحدة. ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نعتمد في هذه الدراسة على اختبارين، وهما : اختبار ديكي . فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) واختبار فيليب . بيرون (Phillips Perron).

وفيما يلي النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق الاختبارين السابقين :

الجدول رقم (2-4) : نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية والمحولة (الفروق من الدرجة الأولى)

	نوع الاختبار	نوع النموذج	INF القيمة المحسوبة القيمة الحرجة (الاحتمال الحرج)	CH القيمة المحسوبة القيمة الحرجة (الاحتمال الحرج)	DINF القيمة المحسوبة القيمة الحرجة (الاحتمال الحرج)	DCH القيمة المحسوبة القيمة الحرجة (الاحتمال الحرج)
السلسلة الزمنية	**اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) : يوجد جذر وحدة**	[1](1)	-1.281389 -1.951000 (0.1805)	-0.469346 -1.951000 (0.5047)	-5.432346 -1.951332 (0.0000)	-4.519756 -1.951332 (0.0000)
		[2](3)	-2.016146 -3.548490 (0.5719)	-1.272344 -3.548490 (0.8779)	-5.272366 -3.552973 (0.0008)	-4.580411 -3.552973 (0.0046)
		[3](2)	-1.702942 -2.951125 (0.4208)	-1.111711 -2.951125 (0.6998)	-5.368310 -2.954021 (0.0001)	-4.451407 -2.954021 (0.0012)
	اختبار فيليب بيرون(PP) : يوجد جذر وحدة	(1)	-1.281389 -1.951000 (0.1805)	-0.508047 -1.951000 (0.4889)	-5.431773 -1.951332 (0.0000)	-4.465776 -1.951332 (0.0001)
		(3)	-2.128739 -3.548490 (0.5121)	-1.283831 -3548490 (0.8750)	-5.271495 -3.552973 (0.0008)	-4.438128 -3.552973 (0.0065)
		(2)	-1.80257 -2.951125 (0.3694)	-1.111711 -2.951125 (0.6998)	-5.367813 -2.954021 (0.0001)	-4.392567 -2.954021 (0.0015)

المصدر : إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج EViews9.

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية (في المستوى)، يتضح أن القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة بالنسبة للسلسة INF أقل تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon بالنسبة للنماذج الثلاث في اختبار ADF وكذا في اختبار PP. وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأكبر من 5%، وهذا يقود إلى أن السلسلة غير مستقرة، وتحتوي على جذر وحدوي.

ونفس القول ينطبق على السلسة CH، فهي الأخرى غير مستقرة. الآن نطبق الاختبارين السابقين عند الفروق من الدرجة الأولى للسلسلتين المعنيتين. الجدول السابق يكشف النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها. حيث نلاحظ أن السلسلتين المحولتين عن طريق الفروق من الدرجة الأولى مستقرتين، وذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأصغر من 5%، أي أن (INF)و (CH) متكاملتان من الدرجة الأولى، وبالتالي هذه النتائج تنسجم مع النظرية

نموذج (1): في none
نموذج (3): في Trend and intercept
نموذج(2) : في Intercept

القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول. وبمشاهدة الشكلين الآتين تتأكد هذه النتيجة، حيث نلاحظ أن السلسلتين تتذبذبان حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن،وهذا يعني أن هناك احتمالا بوجود تكامل مشترك بين المتغيرين.للتحقق من ذلك،سنستخدم طريقة انجل—جرانجر للتكامل المشترك.

الشكل رقم(2–3):سلسلة معدل البطالة الفروق من الدرجة الاولى

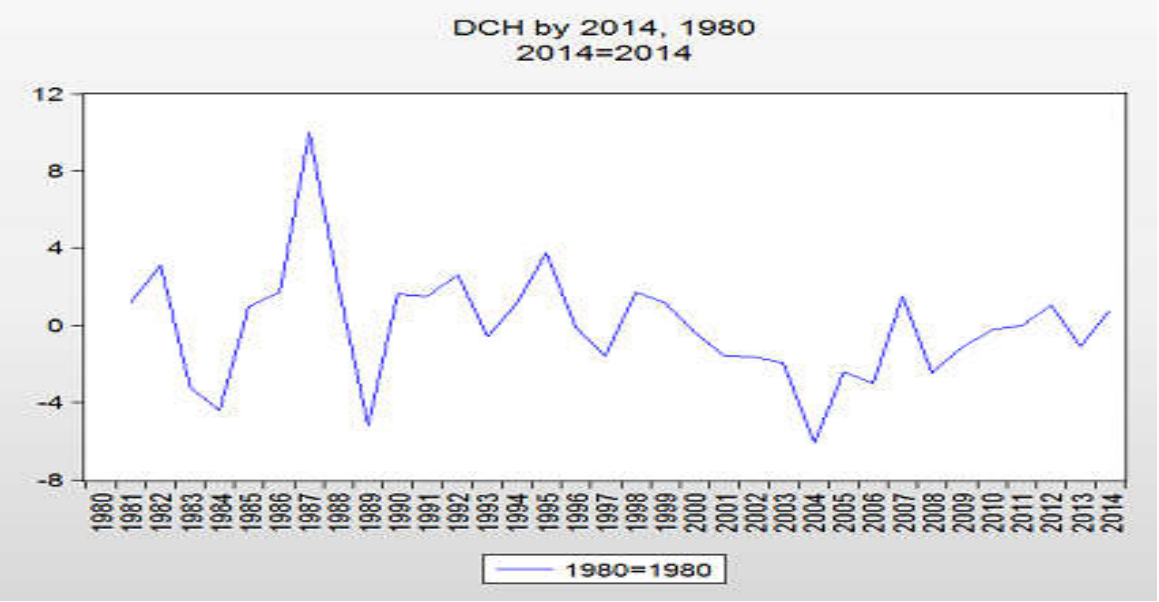

المصدر: مرسوم اعتماد على برنامج EViews9

الشكل رقم(2–4):سلسلة معدل التضخم الفروق من الدرجة الاولى

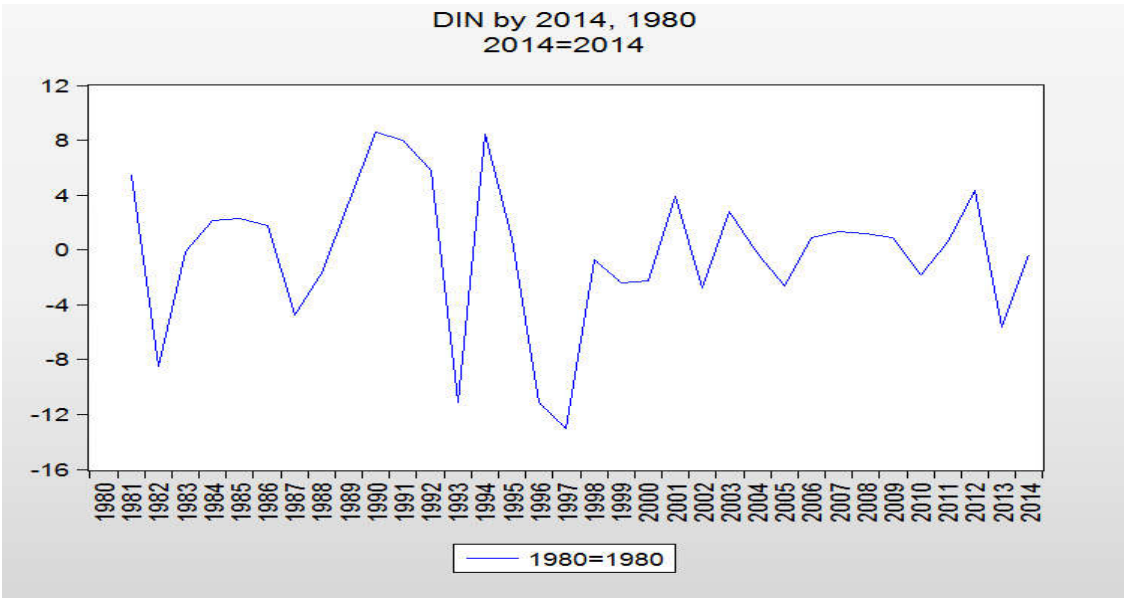

المصدر: مرسوم اعتماد على برنامج EViews9

2. اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل – جرانجر :

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغير على حدى متكامل من الدرجة الأولى، وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يشير كل من أنجل وجرانجر إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة، وبالتالي فإنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى البعيد. تكوين المزيج الخطي من نموذج الدراسة هو كالآتي :

وعلينا أن نتحقق فيما إذا كان هذا المزيج الخطي ، والمتولد من متغيرات النموذج، متكامل من الدرجة الصفرية ، أي أنه سلسلة زمنية ساكنة. فإذا كان هذا المزيج كذلك، فإن متغيرات النموذج (CH) و (INF) تحقق التكامل المشترك.

وتستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين ؛الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية حيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة ،وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى. الثانية اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الآتي :

أولا. تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك :

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وإجراء انحدار معدل التضخم على معدل البطالة، تحصلنا على العلاقة المقدرة التالية : $$CH = 16.051160802 + 0.22561906347*INF$$

ثانيا. دراسة استقرارية سلسلة بواقي التقدير :

الآن نبحث في إمكانية وجود علاقة توازن طويلة الأمد من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، حيث يكون ذلك انطلاقا من بواقي التقدير ، حيث سنقوم بتقدير المعادلة لاختبار جذر الوحدة، وعلينا أن نتأكد من أن البواقي مستقرة. لهذا الغرض سنقوم بفحص بواقي المعادلة المقدرة، ثم نقوم بإجراء اختباري ديكي فوللر الموسع وفيليب بيرون من أجل تعزيز النتائج المتوصل إليها. وقبل ذلك سنقوم برسم بياني لقيم بواقي التقدير حيث نحصل على الشكل التالي :

الشكل رقم(2-5):بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك

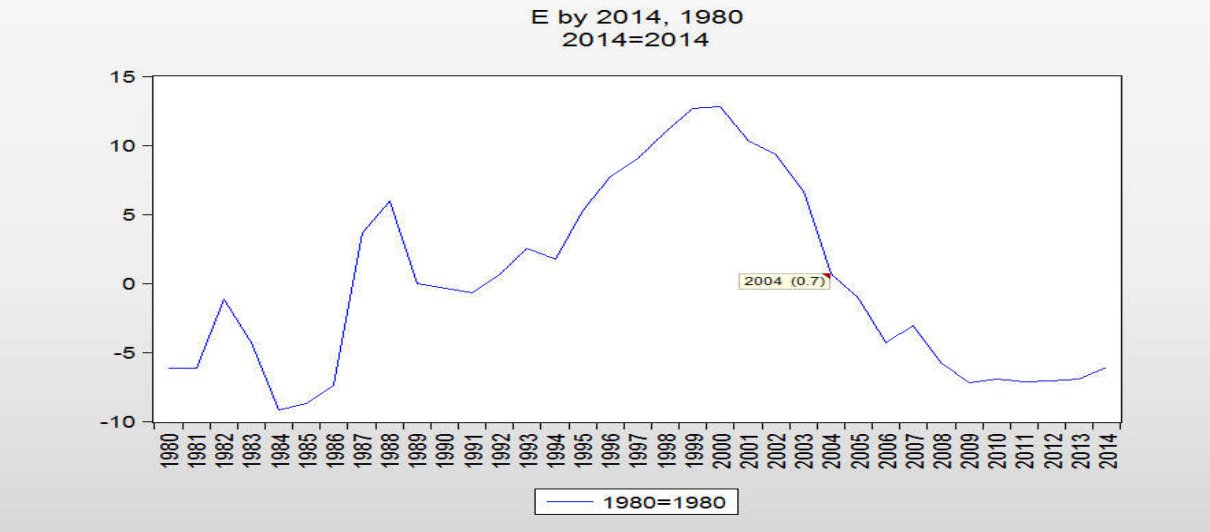

المصدر: مرسوم اعتماد على برنامج EViews9

من الواضح أن سلسلة بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك ليست مستقرة. ذلك أنها لا تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن، ولتأكيد ذلك سنقوم بإجراء اختباري ديكي فوللر الموسع (ADF) وفيليب بيرون (PP) على بواقي التقدير. نتائج الاختبارين موضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم (2-5) : نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير

نوع النموذج	النموذج (1) : بدون ثابت أو اتجاه		النموذج (2) : مع ثابت		النموذج (3) : مع ثابت واتجاه	
نوع الاختبار	ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
القيمة المحسوبة	-1.375422	-1.375422	-1.354964	-1.354964	-1.341350	-1.478277
القيمة الحرجة	-1.951000	-1.951000	-2.951125	-2.951125	-3.548490	-3.548490
الاحتمال الحرج	0.1538	0.1538	0.5924	0.5924	0.8599	0.8175

المصدر : إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامجEViews9

تبين نتائج الجدول أعلاه عدم استقرارية بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك عند مقارنة قيمة الجدولية مع قيمة احصاءة اختبار(ADF) واحصاءة اختبار فيليب بيرون (PP)بالنسبة لجميع النماذج. كما يعزز هذه

النتيجة قيمة الاحتمال الحرج التي هي أكبر من 5%، وهذا ما يؤدي بنا إلى قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدوي، وبالتالي نؤكد على عدم استقرارية سلسلة البواقي، وهذا يعني عدم وجود دليل على علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الجزائر.وبالتالي لا يمكننا تبني صياغة نموذج تصحيح الخطأ ECM، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن تحركات معدل البطالة لا تعتمد على تحركات معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة. ومما يعزز هذه النتيجة ملاحظة الترابط المحدود في الأجل الطويل بين معدل البطالة ومعدل التضخم، حيث بلغ معامل الارتباط الخطي ما قيمته (0.276) وهو ارتباط ضعيف وغير معنوي عند مستوى 5% ولا حتى عند مستوى معنوية10%. وللتأكد من اتجاه العلاقة السببية بين معدل البطالة ومعدل التضخم،استخدمنا اختبار جرانجر للسببية.

الفرع الثاني: اختبارات النموذج :

1- **اختبار السببية :**

يدل جرانجر على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وبالتالي نستنتج أن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين في الاجل الطويل يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما. وطبقا لجرانجر، إذا كانت لدينا سلسلتان زمنيتان تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن وهما في دراستنا هذه تمثلان كل من CHو INF، فإذا كانت السلسلة INFتحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة CH ففي هذه الحالة نقول إن المتغير INFيسبب المتغيرCH. من المشاكل التي توجد في هذه الحالة هو أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.

جدول رقم (2-6): يمثل اختبار درجة التباطؤ

P	1	2	3	4
AIC	11.29	11.47	11.72	11.87
SCH	11.56	11.92	12.37	12.71

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews9

لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين، أجرينا اختبار جرانجر للعلاقة السببية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وذلك باستخدام برنامج EViews9 مع أخذ عدد الفجوات الزمنية تساوي 1 (Lags:1)، أين تحصلنا على النتائج المعروضة في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-7): اختبار جرانجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/03/16 Time: 10:45
Sample: 1980 2014
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DIN does not Granger Cause DCH	33	1.30081	0.2631
DCH does not Granger Cause DIN		2.65075	0.1140

المصدر:مخرجات برنامج Eviews9.0

من الجدول نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة (1.30081) اقل من 4.17 عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 1 للبسط و32 للمقام، ومنه تقبل فرضية العدم، وبالتالي لا توجد علاقة سببية تتجه من معدل التضخم نحو البطالة، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر 26.31% وهي اكبر من 5%.

من الجدول أيضا نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة (2.65075) اقل من 4.17 عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 1 للبسط و32 للمقام، ومنه تقبل فرضية العدم، وبالتالي لا توجد علاقة سببية تتجه من معدل البطالة نحو التضخم، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر 11.40% وهي اكبر من 5%.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

إن متغيرات هذا النموذج وهي البطالة والتضخم كانت غير مستقرة مع مرور الزمن على مستوياتها، وذلك في المستوى الأول ولكن بعد إدخال الفروق استقر التضخم عند الفرق الأول وكذلك البطالة استقرت عند الفرق

الأول أيضا، ونظرا لتجانس درجة استقرار متغيري النموذج، فانه يمكن القول انه لا توجد علاقة تكامل المشترك بين المتغيرين، وهذا يفسر أن العلاقة بين البطالة والتضخم لا تكون على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بالسببية، فان التضخم لا تربطه علاقة سببية مع البطالة والأمر نفسه للبطالة أيضا فهي لا تربطها علاقة سببية بالتضخم. أي أن كلا المتغيرين لا تربطهما علاقة سببية ببعضهما.

إذن نستنتج أن تحركات التضخم لا تسبب تحركات في البطالة، كما أن تحركات البطالة لا تسبب تحركات في التضخم، بمعنى لا توجد سببية في أي من الاتجاهين. وبالتالي يمكن القول بان التضخم والبطالة لا يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وهو ما يعزز النتائج المتوصل إليها سابقا بإتباع أسلوب التكامل المشترك لأنجل . جرانجر.

خلاصة الفصل:

لقد تم تحليل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الاقتصاد الجزائري، ولبيان فيما إذا كانت السلاسل مستقرة من عدمها، تطلب إجراء اختبارات جذر الوحدة، كما تم تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى، وتبين أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وفي ضوء ذلك، تم استخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل – جرانجر، بالإضافة إلى استخدام منهجية جرانجر للسببية، وذلك للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بينهما، واتضح من خلال التحليل غياب علاقة توازنية بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الاقتصاد الجزائري.

وبالتالي عدم صحة فرضية وجود علاقة توازنية بين هذين المتغيرين خلال الفترة المعنية للدراسة. بمعنى أن منحنى فيليبس لا ينطبق على الواقع الجزائري في هذه الدراسة .

الخاتمة

الخاتمة

يعود تناولنا هذا الموضوع إلى أهمية البحث فيه كونه يتناول مشكلة البطالة التي تعتبر من أهم التحديات التي يجب رفعها في الظرف الراهن وفي المستقبل هذا من جهة، ومن جهة أخرى تفاقم مشكلة التضخم التي تعتبر ظاهرة معقدة ومركبة تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية وأهمها البطالة و التضخم محور اهتمام الجزائر التي تسعى جاهدة إلى لإيجاد الحلول الملائمة للتقليل من هاتين المشكلتين، هذا ما أدى بنا إلى التفكير في طبيعة العلاقة بين هاتين الظاهرتين هي الفترة الممتدة من (1980-2014).

كثيرة هي النظريات والدراسات التي قامت بدراسة العلاقة بين الظاهرتين، مما ولد اختلافات كثيرة بين القائمين بهذه الأعمال، فمنهم من وجد انه لا توجد علاقة بين البطالة والتضخم، ومنهم من وجد أنه علاقة عكسية (تحليل فيليبس)، ومنهم من وجد العلاقة العكسية ما هي إلا ظاهرة في المدى القصير.

أما فيما يخص دراستنا ونفيا للفرضية المطروحة سابقا وجدنا انه لا توجد علاقة بين الظاهرتين خلال الفترة (1980-2014)، وهي التي تخضع لنفس التفسير الكلاسيكي والكينزي، اللذان وجدا انه لا توجد علاقة بين التضخم والبطالة.

وفي ظل ما توصلت اليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات وهي كالأتي:

- حرص الدولة على ابقاء كل من البطالة والتضخم ضمن معدلات منخفضة.

ترشيد السياسات في التعامل مع البطالة والتضخم

قائمة المراجع

المراجع

الكتب

1. جمال حسن أحمد عيسى السراحنة **مشكلة البطالة وعلاجها(دراسة مقارنة بين الفقه والقانون)**، اليمامة للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،دمشق2005،.

2. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد"التحليل الكلي"**، دار وائل للنشر و التوزيع،عمان، الطبعة الأولى، 2006،

3. خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة،2004،

4. صالح الخصاونة،**مبادئ الاقتصاد الكلي**،دار وائل للنشر ،عمان ، الطبعة الثانية، ،2000

5. طاهر فاضل البياني، خالد توفيق الشمري، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،2009

6. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000 .

7. عبد القادر محمد عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، ، **النظرية الاقتصادية الكلية**، قسم الاقتصاد ،الإسكندرية ، 2005،

8. عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية،1999،

9. علي لطفي وشركاؤه، **التحليل الاقتصادي الكلي**،مكتبة عين شمس، القاهرة،1998

10. غازي حسين عناية ، **التضخم المالي** ، مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية

11. مجدي عبد الفتاح سليمان،عمر بن الخطاب **المشكلات الاقتصادية المعاصرة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2009،.

12. مجيد على حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد **،مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الأولى دار الهدى للنشر

13. محمد شيخي " **طرق الاقتصاد القياسي** "محاضرات وتطبيقات – الطبعة الأولى،

14. محمود حسن الوادي ،آاظم جاسم العيساوي ،**الاقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان الطبعة الأولى ، ،3200

15. ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب،**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل ، الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010.

المذكرات والمجلات

16. أحمد زكان، " **العلاقة السببية و علاقة التكامل المشترك بين النقود و الأسعار في الجزائر**" ، مجلة الاقتصاد 123المعاصر، العدد 1 أفريل 2007 ،

17. بسام الحجار ،**الإقتصاد النقدي و المصرفي** ،دار منهل اللبناني، بيروت ،الطبعة الأولى ،،2006.

18. بن طاجين محمد عبد الرحمن، **دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، 2010،

19. بن عربة بوعلام، **التضخم في النظرية الاقتصادية،حالة الجزائر في الفترة1967-1992**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر

20. بن نادة ليلى، سليماني أمينة، **علاقة نشاط البطالة بالتضخم**،مذكرة لاستكمال متطلبات العلوم الاقتصادية،2010،

21. دادن عبد الغني وبن طاجين محمد عبد الرحمان، (**دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**)، مجلة الباحث العدد 10، جامعةورقلة، 2012

22. سلامي احمد،(**اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1970-2014**)

23. مومو بلال،**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي**، (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر،غير منشورة، سنة 2013.

الملاحق

Correlogram of CH (Level)

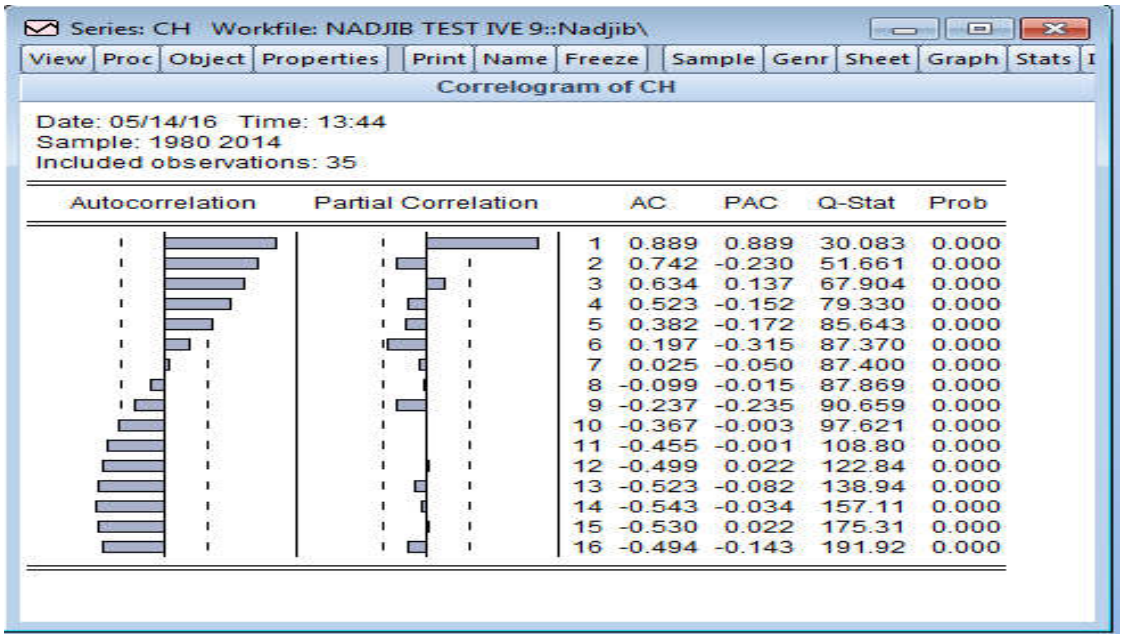

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.889	0.889	30.083	0.000
		2	0.742	-0.230	51.661	0.000
		3	0.634	0.137	67.904	0.000
		4	0.523	-0.152	79.330	0.000
		5	0.382	-0.172	85.643	0.000
		6	0.197	-0.315	87.370	0.000
		7	0.025	-0.050	87.400	0.000
		8	-0.099	-0.015	87.869	0.000
		9	-0.237	-0.235	90.659	0.000
		10	-0.367	-0.003	97.621	0.000
		11	-0.455	-0.001	108.80	0.000
		12	-0.499	0.022	122.84	0.000
		13	-0.523	-0.082	138.94	0.000
		14	-0.543	-0.034	157.11	0.000
		15	-0.530	0.022	175.31	0.000
		16	-0.494	-0.143	191.92	0.000

Correlogram of CH (1st difference)

Date: 05/14/16 Time: 14:20
Sample: 1980 2014
Included observations: 34

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.221	0.221	1.8165	0.178
		2	-0.138	-0.197	2.5467	0.280
		3	-0.082	-0.003	2.8153	0.421
		4	0.085	0.087	3.1069	0.540
		5	0.300	0.264	6.9024	0.228
		6	-0.019	-0.155	6.9178	0.329
		7	0.001	0.158	6.9178	0.437
		8	0.080	0.042	7.2197	0.513
		9	-0.081	-0.167	7.5435	0.581
		10	-0.150	-0.169	8.6850	0.562
		11	-0.072	0.047	8.9576	0.626
		12	-0.014	-0.138	8.9680	0.706
		13	0.008	-0.021	8.9722	0.775
		14	-0.126	-0.049	9.9487	0.766
		15	-0.053	0.088	10.128	0.812
		16	-0.095	-0.194	10.740	0.825

Correlogram of INF (Level)

Date: 05/14/16 Time: 14:50
Sample: 1980 2014
Included observations: 35

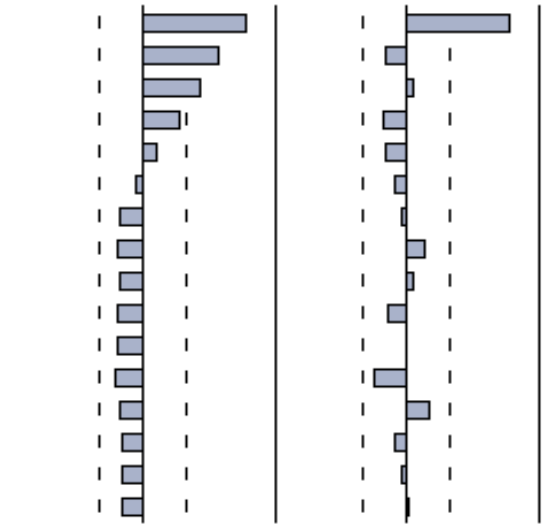

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.811	0.811	25.045	0.000
		2	0.603	-0.160	39.306	0.000
		3	0.452	0.043	47.567	0.000
		4	0.285	-0.173	50.955	0.000
		5	0.100	-0.157	51.385	0.000
		6	-0.059	-0.094	51.540	0.000
		7	-0.173	-0.048	52.931	0.000
		8	-0.199	0.135	54.839	0.000
		9	-0.177	0.058	56.402	0.000
		10	-0.197	-0.153	58.410	0.000
		11	-0.193	0.001	60.414	0.000
		12	-0.222	-0.261	63.194	0.000
		13	-0.188	0.186	65.265	0.000
		14	-0.157	-0.086	66.788	0.000
		15	-0.170	-0.034	68.652	0.000
		16	-0.169	0.023	70.591	0.000

Correlogram of CH (1st difference)

Date: 05/14/16 Time: 14:52
Sample: 1980 2014
Included observations: 34

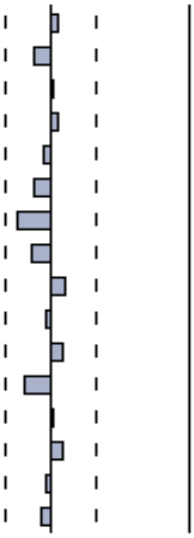

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.055	0.055	0.1108	0.739
		2	-0.120	-0.124	0.6634	0.718
		3	0.013	0.027	0.6697	0.880
		4	0.045	0.028	0.7529	0.945
		5	-0.060	-0.061	0.9052	0.970
		6	-0.130	-0.117	1.6458	0.949
		7	-0.256	-0.267	4.6265	0.705
		8	-0.145	-0.169	5.6176	0.690
		9	0.109	0.063	6.1991	0.720
		10	-0.048	-0.089	6.3171	0.788
		11	0.093	0.141	6.7787	0.817
		12	-0.202	-0.314	9.0597	0.698
		13	0.024	-0.023	9.0930	0.766
		14	0.088	-0.103	9.5637	0.793
		15	-0.027	-0.120	9.6098	0.844
		16	-0.071	-0.035	9.9495	0.869

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للسلسلة الاصلية للبطالة في النموذج الاول

Null Hypothesis: CH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.469346	0.5047
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للسلسلة الاصلية للبطالة في النموذج الثاني

Null Hypothesis: CH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.111711	0.6998
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للسلسلة الاصلية للبطالة في النموذج الثالث

Null Hypothesis: CH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.272344	0.8779
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

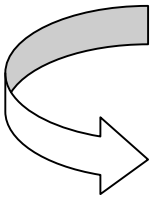

اختبار فليب بيرون لجذر الوحدة للسلسلة الاصلية للبطالة في النموذج الاول

Null Hypothesis: CH has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.508047	0.4889
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

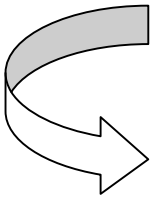

اختبار فليب بيرون لجذر الوحدة للسلسلة الاصلية للبطالة في النموذج الثاني

Null Hypothesis: CH has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.111711	0.6998
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

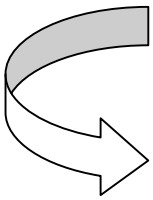

اختبار فليب بيرون لجذر الوحدة للسلسلة الاصلية للبطالة في النموذج الثالث

Null Hypothesis: CH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.283831	0.8750
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

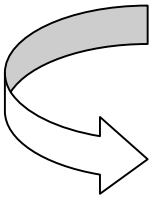

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للسلسلة الاصلية للتضخم في النموذج الاول

Null Hypothesis: IN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.281389	0.1805
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

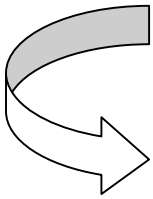

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للسلسلة الاصلية للتضخم في النموذج الثاني

Null Hypothesis: IN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.702942	0.4208
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

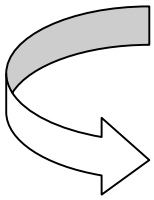

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للسلسلة الاصلية للتضخم في النموذج الثالث

Null Hypothesis: IN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.016146	0.5719
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

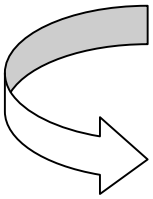

اختبار فليب بيرون لجذر الوحدة للسلسلة الاصلية للتضخم في النموذج الاول

Null Hypothesis: IN has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.281389	0.1805
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

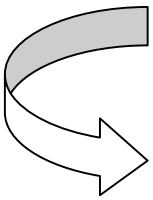

اختبار فليب بيرون لجذر الوحدة للسلسلة الاصلية للتضخم في النموذج الثاني

Null Hypothesis: IN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.810257	0.3694
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

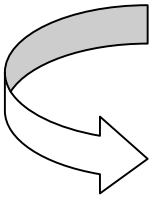

اختبار فليب بيرون لجذر الوحدة للسلسلة الاصلية للتضخم في النموذج الثالث

Null Hypothesis: IN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.128739	0.5121
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

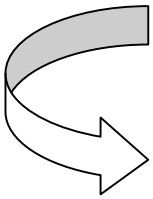

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للسلسلة االمحولة فروق من الدرجة الاولى للبطالة في النموذج الاول

Null Hypothesis: D(DCH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.829241	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

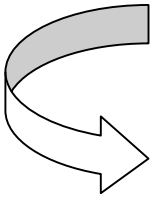

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للسلسلة االمحولة فروق من الدرجة الاولى للبطالة في النموذج االثاني

Null Hypothesis: DCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.451407	0.0012
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

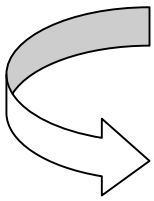

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للسلسلة االمحولة فروق من الدرجة الاولى للبطالة في النموذج الثالث

Null Hypothesis: DCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.580411	0.0046
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

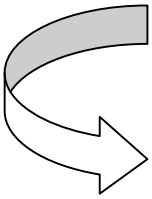

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للسلسلة االمحولة فروق من الدرجة الاولى للتضخم في النموذج الاول

Null Hypothesis: DIN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.432346	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

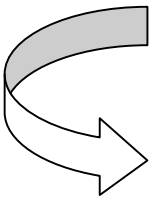

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للسلسلة االمحولة فروق من الدرجة الاولى للتضخم في النموذج الثاني

Null Hypothesis: DIN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.368310	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

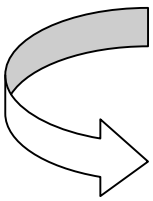

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للسلسلة االمحولة فروق من الدرجة الاولى للتضخم في النموذج الثالث

Null Hypothesis: DIN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.272366	0.0008
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

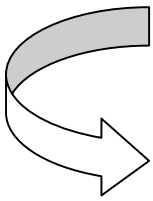

اختبار فيلب بيرون لجذر الوحدة للسلسلة االمحولة فروق من الدرجة الاولى للتضخم في النموذج الاول

Null Hypothesis: DIN has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.431773	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

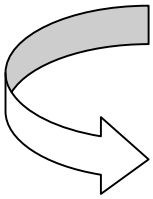

اختبار فيلب بيرون لجذر الوحدة للسلسلة االمحولة فروق من الدرجة الاولى للتضخم في النموذج الثاني

Null Hypothesis: DIN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.367813	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

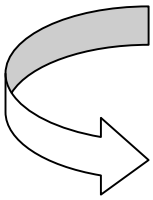

اختبار فيلب بيرون لجذر الوحدة للسلسلة االمحولة فروق من الدرجة الاولى للتضخم في النموذج الثالث

Null Hypothesis: DIN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.271495	0.0008
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

اختبار فيليب بيرون لجذر الوحدة للسلسلة االمحولة فروق من الدرجة الاولى للبطالة في النموذج الاول

Null Hypothesis: DCH has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.465776	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

اختبار فيليب بيرون لجذر الوحدة للسلسلة االمحولة فروق من الدرجة الاولى للبطالة في النموذج الثاني

Null Hypothesis: DCH has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.392567	0.0015
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

اختبار فيليب بيرون لجذر الوحدة للسلسلة االمحولة فروق من الدرجة الاولى للبطالة في النموذج الثالث

Null Hypothesis: DCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.438128	0.0065
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الاهداء	III
الشكر	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجاول	VI
قائمة الاشكال	VII
قائمة المختصرات	VIII
ملخص الدراسة	IX
مقدمة	أ
الفصل الأول مفاهيم عامة حول البطالة والتضخم	
تمهيد	2
المبحث الأول : أدبيات البطالة والتضخم ومنحنى فيليبس	3
المطلب الأول : ماهية البطالة	3
الفرع الأول :تعريف البطالة ومعدل البطالة	3
الفرع الثالث: أسباب وآثار البطالة	4
المطلب الثاني: ماهية التضخم	8
الفرع الأول: تعريف التضخم ومعدل التضخم	8
الفرع الثاني: أنواع التضخم	9
الفرع الثالث: أسباب التضخم وطرق علاجه	11
المطلب الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم.	14
الفرع الأول: منحنى فلبس في الفكر الاقتصادي	14
الفرع الثاني: منحى فليبس القائم على العرض والطلب	15
الفرع الثالث: منحنى فليبس ونظرية التسارع	16
المبحث الثاني : أهم الدراسات السابقة	18
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني الدراسة التطبيقية للعلاقة بين البطالة والتضخم	
تمهيد:	24
المبحث الأول: الاطار التطبيقي للدراسة	25
المطلب الأول : وصف متغيرات الدراسة	25
الفرع الأول: تطور متغيرات الدراسة	25
الفرع الثاني: التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات الدراسة	27
المطلب الثاني: الأدوات القياسية والإحصائية للدراسة .	32

الفرع الأول : اختبار النموذج :	**32**
المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	**38**
المطلب الاول: عرض النتائج المتوصل اليها	**38**
الفرع الاول: اختبارات التشخيصية	**38**
الفرع الثاني: اختبارات النموذج :	**43**
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	**44**
خلاصة الفصل	**46**
الخاتمة	**48**
قائمة المراجع	**50**
الملاحق	**53**
الفهرس	**64**